الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

معاهدة حماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار

مقدمة حول الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

تشرين الثاني 2023

Government Offices of Sweden

WCEL
WORLD COMMISSION ON ENVIRONMENTAL LAW
COMMISSION MONDIALE DE DROIT DE L'ENVIRONNEMENT
COMISIÓN MUNDIAL DE DERECHO AMBIENTAL

نبذة عامة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) هو اتحاد عضوية يتكون بشكل فريد من كل من المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ حيث أنه يزوّد المنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية بالمعرفة والأدوات التي تعمل على تمكين تحقيق التقدم البشري والتنمية الاقتصادية والحفاظ على الطبيعة في آنٍ معًا

تم إنشاء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في عام 1948 وهو يعتبر اليوم أكبر الشبكات البيئية وأكثرها تنوعًا في العالم، حيث يعمل على تسخير المعرفة والموارد والوصول إلى أكثر من 1500 منظمة عضو ونحو 18000 خبيراً. يعتبر الاتحاد بمثابة المزود الرائد لبيانات الحفظ والتقييمات والتحليلات، وتعمل عضويته الواسعة على تمكينه من تنفيذ دور الحاضنة والمستودع الموثوق لأفضل الممارسات والأدوات والمعايير الدولية

يوفر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مساحةً محايدة يمكن فيها لأصحاب المصلحة المتنوعين بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء والشركات والمجتمعات المحلية ومنظمات الشعوب الأصلية وغيرهم العمل معًا من أجل صياغة وتنفيذ حلول للتحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة

ينفذ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مشاريع حفظ الطبيعة في جميع أنحاء العالم من خلال العمل مع العديد من الشركاء والداعمين، وتعمل هذه المشاريع على عكس اتجاه فقدان الموائل، واستعادة النظم البيئية، وتحسين رفاهية الناس من خلال الجمع بين أحدث العلوم والمعارف التقليدية للمجتمعات المحلية

www.iucn.org
www.twitter.com/IUCN

معاهدة حماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار

مقدمة حول الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

تشرين الثاني 2023

معاهدة حماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار: مقدمة حول الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

المحررون: إم إيبس، سي شازوت

المؤلف الرئيسي: دانييل كايتشيلريس

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2022. يُسمح بنسخ هذا المنشور للأغراض التعليمية أو غيرها من الأغراض غير التجارية دون الحصول على إذن خطي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر شريطة الاعتراف بالمصدر بالكامل. يحظر نسخ هذا المنشور لإعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر

صورة الغلاف: تحالف أعالي البحار

تم التصميم من قبل: ايمري سيباستيان، يونيت للرسم والتصميم

الاقتباس المقترح: دي كايتشيلريس (2023). معاهدة حماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار: مقدمة حول الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. إم إيبس، سي شازوت (المحررون)، (vi+33p). الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

الشكر والتقدير

نودّ التعبير عن خالص الامتنان للمساهمين والمراجعين في المحتوى التالية أسماؤهم: نيكولا كلارك، سيمي آر. باين، كريستينا إم جيردي، يوهانس مولر، آرني لانجليه، تورستن ثيل، مارسيل جاسبارس، هاربيت هاردن ديفيس، أوريلي سبادون

دعا الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من خلال أعضائه ولجانه إلى حماية أعالي البحار في قراراته المعتمدة منذ عام 2000 وساهم بنشاط من خلال تقديم المشورة الفنية العلمية والقانونية المستقلة طوال عملية التفاوض بشأن اتفاقية معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية. يود الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أن يشكر بشكل خاص اللجنة العالمية للقانون البيئي واللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعتين للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بالإضافة إلى كامل وفد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الذي شارك في جميع المؤتمرات الحكومية الدولية

يسر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أن يقرّ بدعم شركائه في إطار العمل ممن يقدمون التمويل الأساسي للاتحاد، حيث أصبح هذا المنشور متاحاً بتمويل من وزارة المناخ والمشاريع في حكومة السويد

فهرس المحتويات

الاختصارات iv

تمهيد v

أ. معلومات عامة 1

ب. نبذة عامة عن الاتفاقية 6

1) التمهيد والأحكام العامة 6

2) الموارد الجينية البحرية وتقاسم المنافع 9

3) أدوات الإدارة القائمة على المنطقة بما يشمل المناطق البحرية المحمية 15

4) تقييم الأثر البيئي 21

5) بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية 26

6) المؤسسات والعمليات 28

6.1 مؤتمر الأطراف 28

6.2 الهيئة العلمية والفنية 28

6.3 الأمانة العامة 28

6.4 آلية تبادل المعلومات 29

6.5 اللجنة المالية 29

6.6 لجنة التنفيذ والامتثال 29

6.7 لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع 30

6.8 لجنة بناء القدرات والتكنولوجيا البحرية 30

7) القضايا الشاملة النهائية 31

ت. الخطوات التالية 33

الاختصارات

ABNJ:	المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية
ABMT:	أدوات الإدارة القائمة على المنطقة
ABSC:	لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع
BBNJ Agreement:	صك دولي ملزم قانونيًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحوٍ مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية
CBTMT:	بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية
CBTMTC:	لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية
CHM:	آلية تبادل المعلومات
CoP:	مؤتمر الأطراف
DSI:	معلومات التسلسل الرقمي
EIA:	تقييم الأثر البيئي
IGC:	مؤتمر ما بين الحكومات
IPLC:	الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية
ITLOS:	المحكمة الدولية لقانون البحار
MGR:	الموارد الجينية البحرية
PrepCom:	اللجنة التحضيرية
SPLOS:	اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
STB:	الهيئة العلمية والفنية
UNCLOS:	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
UNGA:	الجمعية العامة للأمم المتحدة

تمهيد

بعد حوالي عقدين من الإعداد، تم رسميًا اعتماد اتفاقية تنفيذ ثالثة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والمعروفة أيضًا باسم (BBNJ)، وذلك بشكل رسمي في 19 حزيران 2023، وتم فتحها لاحقًا للتوقيع في 20 أيلول 2023 خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. لا يمكن المبالغة في أهمية هذا المشروع، حيث أنه يمثل لحظةً فاصلة في التزامنا الجماعي نحو حماية صحة وحيوية محيطنا العالمي

ترمز اتفاقية معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية إلى انتصار التعاون الدولي وهي بمثابة ميثاق لمسؤوليتنا المشتركة تجاه رفاهية كوكبنا. إنها تتضمن رؤيةً مشتركة لمستقبل يتم فيه تثمين التنوع البيولوجي في محيطاتنا وحمايته واستخدامه بشكل مستدام لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية

يتماشى هذا الإنجاز الضخم بسلاسة مع اعتماد إطار عمل كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي في كانون الأول 2022، مما يتيح لنا فرصة فريدة لتلبية الحاجة الملحّة للحفاظ على الوظائف الأساسية التي توفرها المحيطات للبشرية وجميع أشكال الحياة على الأرض

يعتبر وجود محيط صحي ومزدهر ومنتِج أمراً أساسياً لبقاء البشرية، وقد أصبحت هذه الوظيفة الحيوية اليوم مهددةً بشدة، ونحن نقف على منعطف يمكن فيه الوصول إلى نقاط التحول. مع التغير المناخي غير المسبوق والضغوطات المتعددة المتمثلة في الاحترار ونقص الأكسجين والتحمّض وموجات الحرارة البحرية التي تواجهها المحيطات اليوم، إلى جانب التلوث والصيد الجائر، فقد حان الوقت لحماية الحياة في أعالي البحار والحفاظ عليها واستخدامها بطريقة مستدامة

تتمثل المهمة الرئيسية أمام المجتمع الدولي في ضمان المصادقة سريعاً على معاهدة التنوع البيولوجي في أعالي البحار، ولضمان دخولها حيز التنفيذ، يجب على 60 دولة على الأقل المصادقة عليها ولكننا يجب أن نطمح أيضاً إلى المصادقة الدولية والتنفيذ الفعال والعادل للمعاهدة. تحتاج البلدان في هذه المرحلة إلى دعم بناء القدرات من أجل تطوير العمليات المحلية لدعم مصادقة المعاهدة سريعاً وتنفيذها

لقد شارك الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة منذ فترة طويلة في عملية إبرام اتفاقية معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية وفي الحفاظ على أعالي البحار، حيث أنتج منتجات معرفية واسعة النطاق لدعم المفاوضات ووضع الأساس لتنفيذ اتفاقية معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية المستقبلية. لقد قدم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وهيئاته خبرةً قانونيةً وعلميةً مستقلة عبر العمليات التي استمرت لعقود من مفاوضات معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، كما دعا الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من خلال أعضائه إلى حماية أعالي البحار في قرارات يعود تاريخها إلى عام 2000.

نظرًا لموقع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة المتميز في التأثير على المناقشات والإبلاغ بها من خلال لجان الخبراء التابعة له والشبكة الكبيرة من الأعضاء، فإنه يلعب بشكل فريد دوراً مهماً في تنفيذ معاهدة التنوع البيولوجي في أعالي البحار

مع وقوفنا على تقاطع العلوم مع السياسات والحوكمة العالمية؛ فإن حتمية التصدي للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية لم تكن أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أقدم هذا التقرير، مقدمة في معاهدة أعالي البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

يهدف هذا التقرير إلى إعطاء مقدمة حول اتفاقية معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، والجمهور المستهدف منه هم مسؤولي الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ممن هم على دراية بالعمليات والمعاهدات متعددة الأطراف، ولكنهم ليسوا «خبراء في معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية «. يهدف التقرير إلى أن تكون قراءته أسهل من قراءة المعاهدة نفسها، مع التركيز على الأحكام الرئيسية بدلاً من جميع

الأحكام، حيث أنه يركز على «ما سيظل من المهم معرفته للتنفيذ في المستقبل» بدلاً من عملية المفاوضات نفسها، كما أنه يعتمد على تصور الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لتاريخ واتجاه المفاوضات، مع التركيز بشكل خاص على الأمور التي تم تدوين الأجزاء المختلفة من الاتفاقية لتحقيقها، إلى جانب الأحكام الرئيسية وكيفية عملها معًا، وما هي الاعتبارات المهمة التي ستعمل على التحرك نحو التنفيذ، بما يشمل الخطوات التالية المقترحة

يحدوني أمل صادق في أن يساعد هذا التقرير في إلقاء الضوء على التعقيدات والفرص الكامنة وراء اتفاقية معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، وسعيها للحفظ والاستخدام المستدام في المساحات الشاسعة من المحيط

كما سيواصل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تقديم خبراته لدعم الأطراف في الفترة الحماسية القادمة من المصادقة والتنفيذ.

يجب علينا أن نحافظ على القوة الدافعة الإيجابية لاعتماد الاتفاقية والعمل على المصادقة عليها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن من أجل النظام البيئي الواسع والمترابط الذي يمثل محيطنا العالمي

د. غريثيل أغويلار

المدير العام

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

أ. معلومات عامة

إطار العمل القانوني العالمي لحماية المحيطات

عملت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي اعتمدتها الدول في عام 1982 على تبسيط الممارسات العرفية الدولية والاتفاقات القائمة ضمن إطار عمل قانوني دولي جديد وشامل. بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1994 بعد إيداع صك المصادقة الستين، حققت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار اليوم قبولًا عالميًا تقريبًا (168 دولة طرفًا[1]) وغالبًا ما يشار إليها باسم "دستور المحيطات"، مما يوفر إطار العمل القانوني الأساسي، بما يشمل الحفاظ على المحيطات واستخدامها المستدام

الموازنة ما بين حقوق والتزامات الدول الساحلية وحرية البحار

كان أحد التوترات الرئيسية التي قامت عليها مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هو كيفية الموازنة بين حقوق والتزامات الدول الساحلية وحرية البحار، والتي كانت هي العُرف السائد في ذلك الوقت. حلت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هذه المشكلة من خلال إنشاء مناطق مختلفة للعمود المائي (انظر **الشكل 1**):

- "البحر الإقليمي" الذي يمتد إلى مسافة 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ، وتتمتع فيه الدول الساحلية بالسيادة الكاملة؛
- "المنطقة المتاخمة"، والتي تمتد إلى مسافة 24 ميلاً بحريًا وتعمل كمنطقة عازلة تتمتع فيها الدولة الساحلية بسلطة إنفاذ محدودة لمنع الانتهاكات في منطقتها الإقليمية؛
- "المنطقة الاقتصادية الخالصة" والتي يمكن أن تمتد إلى ما يصل إلى 200 ميل بحري، حيث لا تتمتع الدول الساحلية فيها بالسيادة الكاملة، ولكنها تمتلك فيها حقوقاً سياديةً وولايةً قضائية لاستغلال الموارد البحرية والحفاظ عليها وإدارتها؛ و
- "أعالي البحار" والتي تشمل أي جزء من البحر لا يقع ضمن أي من المناطق الأخرى وبالتالي فهو خارج نطاق ولاية أي دولة

بالنسبة لقاع البحر وباطن الأرض والموارد الموجودة فيه، فقد أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نظام تصنيف نطاقي مماثل (انظر **الشكل 1**):

- "الجرف القارّي" والذي يمكن أن يمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي للدولة ولغاية المنطقة الاقتصادية الخالصة إذا كان متجاورًا بشكل طبيعي، حيث تمتلك الدولة حقوقًا سيادية لاستكشاف واستغلال موارده؛ و
- "المنطقة"، وهي "التراث المشترك للبشرية[2]" والتي سيتم فيها تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في قاع البحر لصالح البشرية جمعاء

أبدت الدول اهتمامًا بتوضيح أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتوسع فيها لاحقًا حيثما كان ذلك ضروريًا. استجابةً للقضايا المعلّقة فيما يتعلق بالتعدين في قاع البحار؛ اعتمدت الدول في عام 1994 أول اتفاقية تنفيذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، والذي دخل حيز النفاذ في عام 1996.

وبالمثل، فإن اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية لعام 1995[3]، وهو اتفاق التنفيذ الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2001، قد عمل على إنشاء إطار عمل لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

1 - منذ أيار 2023 انظر https://www.un.org/depts/los/reference_files/chronological_lists_of_ratifications.htm

2 - في حين أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تستخدم مصطلح "الإنسانية"، فقد اغتنمت الأطراف، عند التفاوض على اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الفرصة لتحديث المصطلح إلى "البشرية"، وهو المصطلح الذي سيتم استخدامه باستمرار في هذا التحليل

3 - اتفاقية تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

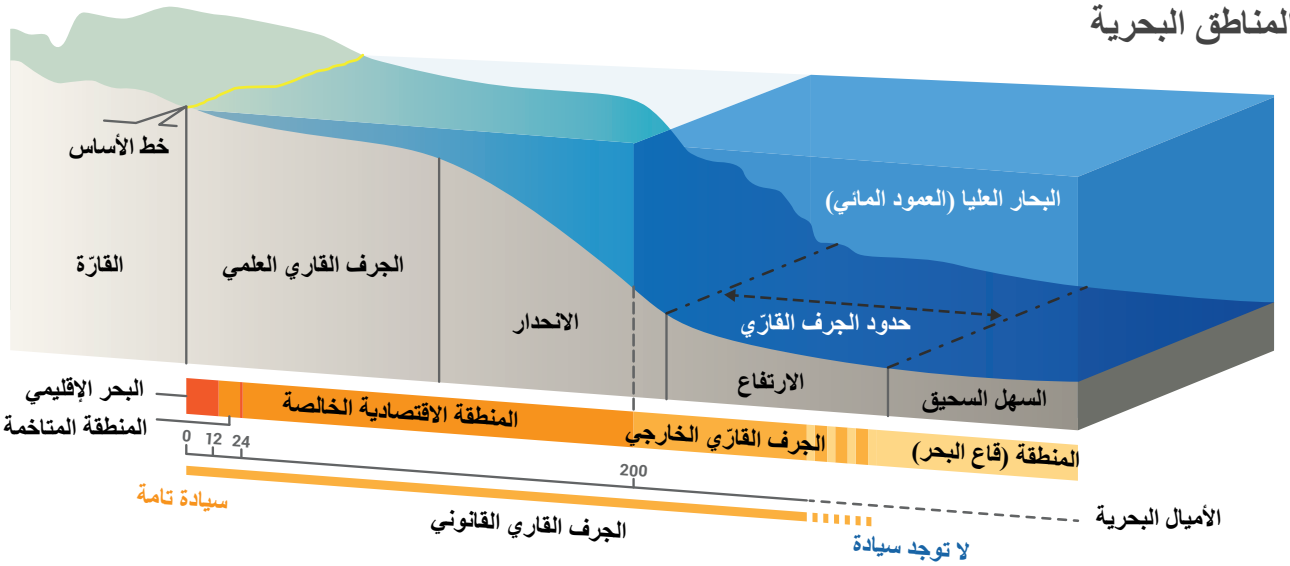

الشكل 1: المناطق البحرية التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. تقع كل من "المنطقة" و"أعالي البحار" ضمن مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية. (*=تمتد حدود الجرف القاري إلى الحافة الخارجية للحافة القارية أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس، مع الحاجة إلى تأكيد المطالبات التي تتجاوز 200 ميل بحري من قبل لجنة حدود الجرف القاري). مصدر الشكل: تم تعديله من قبل المؤلفين من المصدر الأصلي، ريكاردو برافيتوني، UNEP/GRID-Arendal، 2009

الاعتراف بالتنوع البيولوجي

لم يبدأ "التنوع البيولوجي"[4] بإحراز اهتمام واسع النطاق إلا بعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتبني اتفاقية التنوع البيولوجي[5] التي تحمل اسمها في عام 1992. تعترف الدول في نص اتفاقية التنوع البيولوجي بالأهمية الجوهرية (والاقتصادية) للتنوع البيولوجي، فضلاً عن أهميته في الحفاظ على الظروف المعيشية للبشرية وتحديد الأهداف الشاملة لحفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. يستبعد النطاق القضائي لاتفاقية التنوع البيولوجي، على عكس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية - ولكنه يغطي الأنشطة والعمليات الخاضعة لولاية أو سيطرة الدول في أي مكان، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

من ناحية أخرى، لا تتناول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار "التنوع البيولوجي" بشكل صريح، مما ساهم في نشوء خلاف طويل الأمد حول ما إذا كانت الموارد الجينية البحرية في المنطقة تندرج ضمن التراث المشترك لمبدأ البشرية أو حرية أعالي البحار أم لا[6]. توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بعض الأدوات لحفظ البيئة - وبالتالي التنوع البيولوجي - في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الالتزام العام للدول بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها،[7] ولكن تم الاعتراف بأن هذه الالتزامات العامة غير كافية.[8] لقد أصبحت هذه الفجوة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أكثر وضوحًا مع تضاعف الضغوط على المحيطات والتنوع البيولوجي الذي

4 - تُعرّف اتفاقية التنوع البيولوجي «التنوع البيولوجي» على أنه: التباين بين الكائنات الحية من جميع المصادر، بما يشمل من بين جملة أمور، النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية وغيرها من النظم الإيكولوجية المائية والمجمعات البيئية التي تشكل جزءًا منها: ويشمل ذلك التنوع داخل الأنواع، وبين الأنواع والتنوع في النظم البيئية

5 - سباركار إس (2021) أصل مصطلح العلوم الحيوية للتنوع البيولوجي، المجلد 71، العدد 9، أيلول 2021، صفحة 893، https://doi.org/10.1093/biosci/biab071

6 - انظر على سبيل المثال ميليكاي، إف. (2007) النظام القانوني للتنوع البيولوجي في المنطقة؛ شاتز، ف. (2022) «ولاية الزحف»: إعادة النظر في نطاق وأهمية تعريف الأنواع المستقرة، الكتاب السنوي للمحيطات 36: 188 - 236

7 - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة 192

8 - انظر على سبيل المثال موسيب جيه (2018) هل يمكننا أن نجعل المحيطات أكثر خضرة؟ نجاحات وإخفاقات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كمعاهدة بيئية

تؤويه منذ عام 1982،[9] بينما زادت في الوقت نفسه المعرفة بالترابط بين نُظُم دعم الحياة البشرية والمحيطات.[10]

الرحلة نحو إبرام اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذه الخلفية "فريق عمل غير رسمي مفتوح العضوية مخصص لدراسة القضايا المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية"[11] وذلك في عام 2004، والذي اتفق في اجتماعه الرابع في عام 2011 على حزمة من القضايا[12] التي من شأنها أن تشكل الأساس للعملية الدولية اللاحقة بين الحكومات للتفاوض على اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ألا وهي: حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، لا سيما وبشكل عام:

- الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتقاسم المنافع؛
- تدابير مثل أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية؛
- تقييمات الأثر البيئي؛ و
- بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

تمكنت حزمة عام 2011 من تحقيق مصالح مجموعات مختلفة من الدول بطريقة متوازنة، وأعربت الوفود خلال عملية المفاوضات اللاحقة عن رغبة قوية في التقدم بشكل متزامن عبر أجزاء مختلفة من الاتفاق من أجل الحفاظ على هذا التوازن. كما هو شائع في المفاوضات التي تجري في مقر الأمم المتحدة؛ قامت الدول بالتنسيق الوثيق والتفاوض المشترك ضمن مجموعات رئيسية (مثل المجموعة الأفريقية، والجماعة الكاريبية، ومجموعة أمريكا اللاتينية الأساسية، ومجموعة السبع والسبعين في الصين، ومجموعة دول جزر المحيط الهادئ الصغيرة)

بعد انعقاد اجتماعات إضافية لمجموعة العمل (2014-2015) واللجنة التحضيرية (2016-2017)؛ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2017 إطلاق المفاوضات بشأن إطلاق صك ثالث ملزم قانونيًا على الصعيد الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[13] ينص القرار المعني على عقد أربع جلسات تفاوض (المؤتمرات بين الحكومات: اللجان الحكومية الدولية) بين عامي 2018 و2020، كما أنه يحدد طرق المفاوضات، بما في ذلك إمكانية قيام اللجنة الحكومية الدولية باتخاذ قراراتها عن طريق التصويت عندما يتم استنفاد كل جهد بحسن نية للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الموضوعية بتوافق الآراء. مع الإقرار بوجود مزيج من الهيئات الإقليمية والقطاعية والتي يُعنى تكليفها بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام؛ ينص القرار أيضًا على أن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية المستقبلية يجب ألا تقوّض الصكوك القانونية القائمة ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية والقطاعية ذات الصلة

في حين أن دورة اللجنة الحكومية الدولية الأولى (المنعقدة ما بين 4 – 17 أيلول 2018) لم تأخذ المسوّدة بعين الاعتبار؛ إلا أنها أنشأت بالفعل مجموعات عمل غير رسمية حول كل عنصر من العناصر الأربعة لحزمة 2011، وهي ممارسة ستستمر في جميع أنحاء اللجان الحكومية الدولية. تم الطلب من رئيس اللجنة الحكومية الدولية أيضًا إعداد وثيقة تحتوي على لغة المعاهدة[14] للنظر فيها في الدورة الثانية للجنة الحكومية الدولية (المنعقدة ما بين 25 آذار و5 نيسان 2019) وتسهيل التقدم نحو المسوّدة الأولية على أساس تلك المناقشات. بدءًا من الدورة الثالثة للجنة الحكومية الدولية (المنعقدة ما بين 19 – 30 آب 2019)، عملت الدول على أساس مسوّدات النصوص التي أعدها رئيس اللجنة الحكومية الدولية،[15] والتي اتبعت بالفعل هيكل اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والذي تم اعتماده لاحقًا، بما في ذلك العناصر الأربعة

9 - انظر على سبيل المثال روجرز ايه لافولي دي (2013) مقدمة للعدد الخاص: الحالة العالمية للمحيطات؛ التفاعلات بين الضغوط والمؤثرات وبعض الحلول المحتملة. ورقات تجميعية من حلقات عمل البرنامج الدولي المعني بحالة المحيطات لعامي 2011 و2012، نشرة التلوث البحري

10 - تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية 2019

11 - A/RES/59/24

12 - A/66/119

13 - A/RES/72/249

14 - A/CONF.232/2019/1

15 - A/CONF.232/2019/6

لحزمة 2011 بالإضافة إلى الأحكام العامة والقضايا الشاملة. كان من المقرر عقد الدورة الرابعة للجنة الحكومية الدولية في النصف الأول من عام 2020، ولكن كان لا بد من تأجيل الجلسة بسبب جائحة كوفيد-19، ولم تنعقد إلا في الفترة الواقعة ما بين 7 ولغاية 11 آذار 2022، [16] مع وجود قيود كبيرة على المشاركة ولا سيما بالنسبة للمجتمع المدني. [17]

خلال الفترة الطويلة الممتدة بين الدورات (آب 2019 إلى آذار 2022)، واصلت الوفود التقدم في العمل نحو المعاهدة في شكل برنامج عمل افتراضي بين الدورات نظمه رئيس المؤتمر، ولم تسفر جلسات العمل هذه التي انعقدت بين الدورات عن مسوّدة نص محدثة قبل استئناف المفاوضات الرسمية. شاركت دول عديدة أيضًا بالتوازي في حوارات غير رسمية نظمتها حكومات بلجيكا وكوستاريكا وموناكو بالتعاون مع المركز الدولي للحوار وبناء السلام، مما ساعد في الحفاظ على القوة الدافعة. كان أحد التحديات التي واجهت الدورة الرابعة للجنة الحكومية الدولية المقررة حديثًا في عام 2022 هو كيفية التعرف على التقدم الذي أحرزته بعض الوفود في فترة ما بين الدورتين[18] وأصبح من الواضح خلال دورة اللجنة الرابعة أن الخلافات الرئيسية لا تزال قائمة، مما يتطلب من الجمعية العامة تحديد موعد لجلسة تفاوض خامسة ما بين 15 و26 آب 2022.

شهدت الجلسة الأولى للجنة الحكومية الدولية الخامسة بعض التقدم، لا سيما في النصف الأخير من المفاوضات، وحققت تقدمًا كبيرًا في المفاوضات غير الرسمية بشأن الجزء المتعلق بالموارد الجينية البحرية من الاتفاقية، مما أطلق العنان للمرونة في أجزاء أخرى من الاتفاقية. مع نفاد الوقت الكافي للجلسة الأولى من اللجنة الحكومية الدولية الخامسة في نهاية المطاف، قرر رئيس اللجنة تعليق المفاوضات واستئنافها في وقت لاحق لم يتم تأكيده بعد. انعقدت الدورة المستأنفة للجنة الحكومية الدولية الخامسة في الفترة ما بين 20 شباط ولغاية 3 آذار 2023، حيث اتفقت الوفود على نص اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية باللغة الإنجليزية، في انتظار التحرير الفني والترجمات إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. حدث ذلك بعد ما يقرب من 36 ساعة من المفاوضات المتواصلة والتي استمرت من الجمعة 3 آذار ولغاية السبت 4 آذار 2023. تم بعد ذلك اعتماد النص الذي تمت ترجمته إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بعد إجراء تعديلات تقنية طفيفة تتعلق بالاتساق إلى حد كبير، وذلك بتوافق الآراء في 19 حزيران 2023 في الدورة المستأنفة التالية للجنة الحكومية الدولية الخامسة، تم الترحيب باعتماد النص باعتباره أهم تقدم في قانون المحيطات الدولي منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأهم إنجاز لتعدد الأطراف منذ عقود، ولمناخنا منذ اتفاق باريس للمناخ

دعا الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من خلال أعضائه ولجانه إلى حماية أعالي البحار في قراراته المعتمدة منذ عام 2000، [19] وساهم بنشاط كمنظمة مراقبة دولية بين الحكومات على مدى عملية اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك من خلال الملاحظات القانونية على مسودة النص،[20] وورش العمل المستهدفة،[21] بالإضافة إلى مسودة مقترحات النص والإحاطات الفنية والمنشورات.[22]

يوفر هذا التحليل تعريفاً باتفاقية التنوع البيولوجي البحري

16 - A/DEC 74/543 and 75/570

17 - المعهد الدولي للتنمية المستدامة 2022 ملخص الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي بشأن صك دولي ملزم قانونًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام: 18- آذار 202، المجلد25. رقم 225

18 - حوارات معاهدة أعالي البحار (2022) حوارات معاهدة أعالي البحار غير الرسمية بين دورات اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ورقة غير رسمية للجنة الحكومية الدولية الرابعة، آذار 2022

19 - انظر على سبيل المثال قرارات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة WCC 2000 RES 020 و WCC 2016 Res 050 و WCC 2020-Res 128

20 - انظر على سبيل المثال، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، 2022، التعليق على مسودة النص المنقحة الإضافية لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/CONF.232/2022/5) 8 آب 2022

21 - على سبيل المثال ورشة عمل IUCN/WCPA/WCEL لعام 2022: فك تشابك مقترحات الموارد الجينية البحرية لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

22 - انظر وضع الأساس للتنفيذ السريع والفعال والعادل لمعاهدة التنوع البيولوجي الجديدة في أعالي البحار – القصة | IUCN

فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة التـي تـم اعتمادهـا حديثًـا لجمهـور أوسـع، حيـث يتبـع بُنيـة النـص علـى نطـاق واسـع، ولكنـه يفسّـر الأحـكام مـن أجـزاء أخـرى مـن النـص حيثمـا تكـون ذات صلـة أكثـر. يعتمـد التحليـل علـى رؤيـة الاتحـاد الدولـي لحفـظ الطبيعـة فـي تاريـخ المفاوضـات واتجاهها، مـع التركيـز بشـكل خـاص علـى مـا يلـي:

- مـا هـي الأجـزاء المختلفـة مـن الاتفاقيـة المكتوبـة ليتـم إنجازهـا؟
- مـا هـي الأحـكام الأساسـية للأجـزاء المعنيـة مـن الاتفاقيـة (وكيـف تعمـل معًـا)؟
- مـا هـي الاعتبـارات الهامـة فـي التحـرك نحـو تنفيـذ هـذه الأحـكام؟

ب. نبذة عامة عن الاتفاقية

1) التمهيد والأحكام العامة

الملخص: ما الذي تفعله؟

يعد قسم "التمهيد" و"الأحكام العامة" في المعاهدات الدولية بمثابة مكونات أساسية تحدد السياق الشامل للمعاهدة وعناصرها العامة، ويشمل ذلك المفاهيم والمبادئ والمقاربات التي ستكون ذات أهمية شاملة للتفسير المستقبلي للمعاهدة، وفي وضع إرشادات توجيهية أكثر تحديدًا عند الضرورة والمساهمة في التناسق العام للمعاهدة

العناصر الرئيسية

يعتبر من الممارسات المعتادة أن تتضمن الاتفاقيات الدولية فقرات تمهيدية غير مرقمة وأن تحدد الاعتبارات العامة والسياق الشامل للمعاهدة المعنية،[23] بما يشمل المرجعيات إلى الاتفاقيات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى الأهداف والتطلعات المشتركة للأطراف.[24] من غير المألوف من الناحية العملية أن تركز الدول بالفعل خلال عملية التفاوض على عناصر مختلفة من الاتفاقية من خلال ما تم تضمينه في فقرات التمهيد مقابل المبادئ والمقاربات العامة في الجزء التنفيذي من الاتفاقية مقابل ما لم يتم شموله على الإطلاق

تُظهر الفقرات التمهيدية لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التركيز القوي الذي أولته الوفود على العلاقة بين المعاهدة الجديدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتكرر التأكيد على العديد من الالتزامات ذات الصلة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما تشير أيضًا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين لعام 2007. بالنسبة للاعتبارات "الجديدة" في فقرات التمهيد؛ فتجدر الإشارة إلى أن الأطراف يدركون - على الرغم من أنه ليس من المستغرب - التهديدات التي تواجهها البيئة البحرية (الفقرة التمهيدية 3)، بما يشمل تأثيرات التغير المناخي، الأمر الذي يعتبر بمثابة سابقة بالنسبة للاتفاقات المبرمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والحاجة إلى معالجتها من خلال نظام عالمي شامل (الفقرة التمهيدية 4). يعبّر الأطراف أيضًا عن رغبتهم في العمل "كمشرفين" على المحيط في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، وهو ما تم اقتراحه سابقًا كمبدأ عام ونهج ("الإشراف") ولكن تم شموله بدلاً من ذلك في الفقرات التمهيدية. تؤكد عدة فقرات تمهيدية على اعتبارات الإنصاف والمصالح والاحتياجات المشتركة للبشرية والظروف الخاصة للبلدان النامية (الفقرة التمهيدية 5 و6). يحتوي التمهيد أيضًا على فقرة تقرّ بأهمية معلومات التسلسل الرقمي الخاصة بالموارد الجينية البحرية للبحث والابتكار، والتي تمت إضافتها في اليوم قبل الأخير من المفاوضات على النص، مما يضيف التركيز على أهمية هذا الاعتبار في أجزاء أخرى من النص

الأحكام العامة

تحتوي الأحكام العامة على مواد ذات قابلية تطبيق شاملة وتأثير على الاتفاقية الشاملة وتفسيرها المستقبلي

إنها تشمل ما هو مقصود بالمصطلحات المختلفة (المادة 1)، والهدف العام للاتفاقية (المادة 2)، ونطاق تطبيقها (المادة 3)، والاستثناءات (المادة 4)، وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية الأخرى (المادة 5)، مع التأكيد على أن الاتفاقية لا تخلّ بنزاعات السيادة (المادة 6)، والمبادئ والأساليب العامة التي يجب استخدامها لتوجيه الأطراف في التنفيذ والتفسير المستقبلي والمداولات لعناصر الاتفاقية (المادة 7)، والتزام الأطراف بالتعاون والترويج لأهداف هذه الاتفاقية (المادة 8)

23 - انظر على سبيل المثال المبادئ التوجيهية التحريرية للأمم المتحدة للقرارات

24 - يشمل تعريف اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لـ «الطرف» كلاً من الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية (المادة 1.11) وفيما يتعلق بالتنفيذ المستقبلي للمعاهدة، يستخدم هذا التحليل المصطلحين الأكثر شمولاً «الطرف» و«الأطراف»

لقد حظيت هذه الأحكام باهتمام أقل من الجمهور العام مقارنةً بتلك الواردة في أجزاء أخرى من الاتفاقية، ولكن جميعها تقريبًا لها آثار كبيرة على الاتفاقية ككل، ولعل ذلك هو ما ينعكس على نحوٍ مناسب في حقيقة أن المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الجزء من الاتفاقية قد تمت قيادتها من قبل رئيس المؤتمر نفسه، وأنها تحتوي على الفقرة الأخيرة، بموجب المادة 7 (”المبادئ والمقاربات العامة“)، التي يتعين حلها في المفاوضات

ستتم مناقشة التعريفات الجديرة بالملاحظة بشكل خاص في الفصول ذات الصلة.

إن الهدف من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هو:

“.... ضمان حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، في الوقت الحاضر وعلى المدى الطويل، من خلال التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية ومواصلة التعاون والتنسيق الدوليين”

والذي يوسع صراحةً اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية إلى ما هو أبعد من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من خلال ”المزيد من التعاون والتنسيق الدوليين“. من غير المستغرب أن يشمل نطاق الاتفاقية مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية، ومع ذلك؛ تحدد الأحكام العامة أيضًا أن تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مقيد بما يلي:

- لا تنطبق على السفن العسكرية أو أي سفن حكومية في خدمة غير تجارية (المادة 4)، مع استثناء واحد جدير بالملاحظة وهو أنه: تنطبق أحكام الجزء الثاني (الموارد الجينية البحرية) على السفن الحكومية في الخدمة غير التجارية، لأنها قد تؤدي بخلاف ذلك إلى استبعاد سفن الأبحاث الحكومية
- يجب تفسيرها وتطبيقها بطريقة لا تؤدي إلى تقويض [الاتفاقيات القائمة] ذات الصلة (المادة 5.2)”. بينما ينطوي هذا الحكم على مخاطر محتملة تتمثل في فرض قيود كبيرة على استخدام اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية حيث توجد اتفاقيات أخرى ذات صلة؛ إلا أنه من غير الواضح من النص ما الذي يشكل ”تقويضًا“، وستساعد التوجيهات الإضافية من مؤتمر الأطراف وممارسات الدول على تشكيل التنفيذ لهذا الحكم مع مرور الوقت

كما أن شرط عدم التقويض يقابله أيضًا التزام الأطراف ”بتعزيز أهداف هذه الاتفاقية، حسب الاقتضاء، عند المشاركة في صنع القرار بموجب [الاتفاقيات] الأخرى ذات الصلة“ (المادة 8.2)

إن إدراج مبدأ الإنصاف بشكل عام (انظر المادة 7 د) والإنصاف بين الأجيال (انظر المادة 2 ”في الوقت الحاضر وعلى المدى الطويل“) جدير بالملاحظة ويتوافق بشكل جيد مع الاعتبار والإدماج الأوسع لتلك العناصر في عملية التفاوض والأحكام التشغيلية ذاتها

المناقشات الرئيسية وما أسفرت عنه

لقد كانت العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[25] والاتفاقات الأخرى ذات الصلة محورًا رئيسيًا للمفاوضات باستمرار، بما يشمل الأحكام العامة، حيث تم تناولها على نطاق واسع في بند ”عدم التقويض“ (المادة 5)، والتي، كما هو مذكور أعلاه، لها تأثير كبير محتمل على التطبيق المستقبلي لمعاهدة اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وبالتالي كانت عرضةً لخلافات كبيرة. لقد كان أحد الخيارات المطروحة هو أن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لا ينبغي أن تقوّض فعالية الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، وبالتالي تقييد قابلية تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي البحري

25 - في البداية كان هناك بعض النقاش حول علاقة اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أي ما إذا كانت اتفاقية تنفيذ أو أكثر، أي أنها تتجاوز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. انظر على سبيل المثال بابن، سي. (2023) توفر معاهدة التنوع البيولوجي الجديدة في أعالي البحار الحفظ والإنصاف واليقين التنظيمي، تصورات ASIL المجلد 27 العدد 6. تنص المادة 2 على أن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية تمثل اتفاقية تنفيذ للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومزيد من التعاون والتنسيق الدوليين، وتنص المادة 5 مرة أخرى بوضوح على أنه يجب تفسير الاتفاقية وتطبيقها في سياق وبطريقة تتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية فقط حيثما كانت الاتفاقيات القائمة تحقق نتائجها بالفعل. أما الاقتراح المقابل فقد كان أن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لا ينبغي أن تقوّض صلاحيات الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، وهذا يعني أن وجود التكليف وحده، حتى لو لم يتم تفعيله أو تنفيذه، سيكون كافيًا لتقييد تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. لا يحتوي شرط عدم التقويض العام في هذا الجزء من النص على أي من هذه الصيغ، مما يترك مجالًا للتفسير والتوجيه لاحقًا من قبل مؤتمر الأطراف.[26] تظهر الخبرة المكتسبة من الاتفاقيات الأخرى أن هناك مرونة كبيرة في تفسير الدول لمثل هذه الأحكام مع مرور الوقت،[27] وأنه من السابق لأوانه الإدلاء ببيانات نهائية حول ما ستتمكن أو لا تتمكن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية فعله. إن التزام الأطراف بتعزيز أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية عند اتخاذ القرارات في الهيئات الأخرى التي هم أطراف فيها، يعمل بمثابة شبكة أمان إضافية لضمان استمرارية تقدم أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، حتى عندما يكون تطبيقها مقيدًا

ومع ذلك فإن الجزء الأكثر نقاشًا من الأحكام العامة، وربما من المعاهدة ككل، هو المبادئ العامة والمقاربات، ولا سيما إذا تم تطبيق اثنين من المفاهيم الأساسية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتراث المشترك للبشرية وحرية أعالي البحار وكيف يمكن ذلك. كان من الممكن أن يتمثل أحد الخيارات في عدم تكرار أي من المفهومين وتفعيلهما في الأحكام الموضوعية للنص، ولا سيما الجزء الثاني المتعلق بالموارد الجينية البحرية. على خلفية التنفيذ البطيء لمبدأ التراث المشترك للبشرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والجدل المستمر حول النظام الذي ينطبق على الموارد الجينية البحرية في "المنطقة" (الجزء من قاع البحر الذي لا يخضع لولاية أي دولة)؛[28] علقت العديد من البلدان النامية أهمية كبيرة على التأكيد على مبدأ التراث المشترك للبشرية لتوجيه المفاوضات والتفسير المستقبلي لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ورداً على ذلك، أرادت العديد من الدول المتقدمة التأكيد على "حرية أعالي البحار" أيضاً، واتفقت الدول على تضمين ما يلي خلال مفاوضات اللحظة الأخيرة:

(ب) مبدأ التراث المشترك للبشرية المنصوص عليه في الاتفاقية؛

(ج) حرية البحث العلمي البحري، إلى جانب الحريات الأخرى في أعالي البحار.

مع التركيز على أن تكون "حرية البحث العلمي البحري" أكثر اتساقًا مع كيفية انعكاس هذه المبادئ أيضًا في الأجزاء التنفيذية من النص، ولا سيما الجزء الثاني المتعلق بالموارد الجينية البحرية

كما كانت هناك نقطة رئيسية أخرى للمناقشة وهي ما إذا كان ينبغي إدراج "المبدأ التحوطي" أو "النهج التحوطي"، وكلا المصطلحين مترابطان ويشيران إلى أنه في حالة وجود خطر الإضرار بالبيئة، فلا يجوز استخدام الافتقار إلى اليقين العلمي كحجة ضد تنظيم هذا الخطر. بمقارنة المصطلحين، فإن المبدأ، كما تم تدوينه في إعلان ريو لعام 1992 (المبدأ 15، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، 1992)، يتم تفسيره بشكل عام على أنه أكثر صرامة، في حين أن "النهج" (كما هو موضح في المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية لعام 1995) أكثر تفسيراً وتأخذ بعين الاعتبار مستوى المخاطر وقدرات البلدان. لم يتمكن المفاوضون من حل هذا الخلاف وشملوا:

(هـ) "المبدأ التحوطي أو النهج التحوطي"، حسب الاقتضاء؛

26 - بالنسبة لاتخاذ القرار بشأن أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، تم تضمين عبارة «احترام اختصاصات» إلى جانب عبارة «عدم تقويض» (المادة 22.2).

27 - كيتشيلرايس دي سكانلون جيه (2022) دور اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض المتزايد في الحفاظ على أسماك القرش على المستوى الدولي

28 - ميليكاي، إف. (2007) النظام القانوني للتنوع البيولوجي في المنطقة مستمر

2) الموارد الجينية البحرية وتقاسم المنافع

الملخص: ما الذي يفعله؟

يهدف الجزء الثاني من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في جوهره إلى تحقيق التوازن في التقاسم العادل والمنصف لمنافع الموارد الجينية البحرية (بما في ذلك تقاسم المنافع النقدية) مع أقل قدر ممكن من الأعباء على البحث العلمي البحري

تحتوي المحيطات على أعلى تنوع بيولوجي وظيفي على وجه الأرض، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنوع الجيني الأساسي أي إجمالي عدد السمات الجينية في التركيب الجيني لكل نوع، ويعتمد عليه.[29] إن معظم التنوع البيولوجي في المحيطات، بما في ذلك التنوع الجيني، لا يزال غير مدروس، ولكنه ينطوي على فرص علمية واقتصادية عظيمة. ومع ذلك، فإن القدرات على الوصول إلى الموارد الجينية واستخدامها غير متساوية بين الدول، حيث يمتلك عدد قليل جداً من الدول التكنولوجيا ومرافق البحث اللازمة للحصول على فوائدها. [30]

يحدد الجزء الثاني من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مجموعة جديدة من القواعد لكيفية إدارة الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية وتمثيلها الرقمي ومعلومات التسلسل الرقمي من المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وسيتم مشاركة كيفية إدارة المنافع النقدية وغير النقدية الناتجة عن استخدامها من أجل تعزيز أهداف هذه الاتفاقية. سيتعين على الأطراف المستقبلية ضمان امتثال الجهات الفاعلة الخاضعة لولايتها القضائية، بما يشمل السفن التي ترفع أعلامها، للوائح الجديدة والتي تشمل من بين أمور أخرى نظام إخطار يحدد الشفافية ويتيح مراقبة هذه الأحكام على مدى الخطوات المختلفة لسلسلة القيمة. يعتمد قسم الموارد الجينية البحرية بشكل كبير على المؤسسات المحددة في أجزاء أخرى من الاتفاقية، بما يشمل آلية تبادل المعلومات (المادة 51) والصندوق الخاص (المادة 52.4) كما يحدد لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع الخاصة به (المادة 15). كما هو الحال في جميع أجزاء الاتفاقية، ينطبق الجزء الثاني على كل من أعالي البحار والمنطقة، مما يحسم النقاش الطويل بخصوص الأحكام التي تنطبق على الموارد الجينية البحرية في المنطقة

العناصر الرئيسية

في حين أن عنوان الجزء الثاني هو "الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك التقاسم العادل والمنصف للمنافع"، فإن أحكامه لا تغطي فقط الموارد الجينية البحرية، التي تم تعريفها على أنها:

"الموارد الجينية البحرية" تعني أي مادة ذات أصل نباتي أو حيواني أو ميكروبي أو أي أصل آخر تحتوي على وحدات جينية وظيفية ذات قيمة فعلية أو محتملة. (المادة 1.8)

ولكنها تغطي عمومًا مشتقات الكائنات الحية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية ومعلومات التسلسل الرقمي عن الموارد الجينية البحرية. تم شمول المشتقات في تعريف "استخدام الموارد الجينية البحرية" (المادة 14) من خلال الارتباط بـ "التكنولوجيا الحيوية" (المادة 1.3) وهذا يعتبر بمثابة أمر مهم وذلك لأن المشتقات تعتبر في الوقت الحالي أكثر فائدة من الموارد الجينية البحرية نفسها.[31] تتوافق هذه التعريفات على نطاق واسع مع تلك المستخدمة في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا[32] التابع لها. بالنسبة لمعلومات التسلسل الرقمي، اتبع المفاوضون ما سبق اتفاقية التنوع البيولوجي ولم يشملوا تعريفًا،[33] كما أنه من المهم أيضًا ملاحظة أنه بشكل افتراضي تنطبق أحكام الاتفاقية بأثر رجعي، أي على الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي التي تم جمعها قبل دخولها حيز التنفيذ، ما لم يقدم أحد الأطراف استثناءً خطياً. ومع ذلك، لا تنطبق الأحكام على أنشطة صيد الأسماك أو البواخر الحكومية، إلا إذا تم استخدام الموارد البحرية الحية التي جمعتها لاحقًا كموارد جينية بحرية

29 - بلاسياك، آر. واينبيرج، آر. جرورود كولفر، ك. ثامبيسيتي، إس. باندارا، إن إم، كاناريو، إيه في إم. دا سيلفا، ج.، دوارتي، سي.إم. جاسبرز إم، روجرز ايه، سكينك كيه (2020) جينوم المحيط والآفاق المستقبلية للحفظ والإنصاف

30 - بلاسياسك آر، جوفري جيه بي، وابنيتز سي سي ساندستورم أي، اوستربلوم اتش (2018) مراقبة الشركات والحوكمة العالمية للموارد الجينية البحرية

31 - بلاسياك وآخرون (2020) جينوم المحيط والآفاق المستقبلية للحفظ والإنصاف. استدامة الطبيعة المجلد 3 الصفحات 588 – 596 (2020)

32 - إحاطة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للمفاوضين، الموارد الوراثية البحرية، الجزء الثاني، 2022. انظر https://www.iucn.org/sites/default/files/2022-07/iucn-briefing-mgr-v2-final.pdf

33 - ثامبيسيتي اس اولدهام بي تشيارولا سي (قيد الطباعة) مواقف الدول النامية في صنع معاهدة التنوع البيولوجي: وثيقة إحاطة للخبراء بشأن الموارد الجينية البحرية

تؤكد أهداف الجزء الثاني من الاتفاقية على التقاسم العادل والمنصف للمنافع، وبناء القدرات، وخاصةً بالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع خاصة، بالإضافة إلى البحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا البحرية، مع انعكاس الأهداف الثلاثة الأولى بوضوح في فقراتها التنفيذية

تنص المعاهدة على التزام الأطراف بضمان التزام الجهات الفاعلة الخاضعة لولايتها القضائية بالقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث يشمل ذلك نظام إشعارات يتم تفعيله في خطوات مختلفة على مدى العملية (ما قبل الرحلة، وبعد الرحلة، والاستخدام) والذي يخدم غرضين اثنين على الأقل ألا وهما:

- أولاً: تشكل المعلومات التي يتم تبادلها من خلال الإشعارات جزءًا من المنافع غير النقدية المشتركة بما يتماشى مع الاتفاقية، بما يشمل على سبيل المثال الفرص المتاحة للعلماء، ولا سيما من البلدان النامية، للمشاركة في المشاريع، والموقع المادي أو الرقمي حيث سيتم تخزين العينات الناتجة / معلومات التسلسل؛ و
- ثانياً: يؤكد على الشفافية بشأن تنفيذ الأحكام وينتج معلومات يمكن أن تسترشد بها المناقشات المستقبلية لمؤتمر الأطراف ولجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، على سبيل المثال في سياق تقاسم المنافع النقدية من خلال اشتراط تقديم معلومات حول الاستخدام والتسويق. يتم إرسال جميع الإشعارات إلى آلية تبادل المعلومات، التي تنتِج معرّف الدفعة، مما يعني معرّفًا مرتبطًا برحلة البحث بدلاً من العينات الفردية[34] التي تسهّل مراقبة التنفيذ. سترسل مستودعات وقواعد البيانات تقارير مجمّعة حول الحصول على الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي مع معرّف دفعة اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. يوازن معرّف الدفعة إلى جانب القرار بعدم طلب موافقة مسبقة (انظر اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض،[35] الهيئة الدولية لقاع البحار) ما بين الحاجة إلى الشفافية وتأثيرها على البحث العلمي البحري.[36]

بالإضافة إلى المعلومات المزودة في الإشعارات، فإن الفوائد غير النقدية واسعة النطاق من الأنشطة التي تنطوي على الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي من المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والتي سيتم تقاسمها تشمل الوصول إلى العينات ومعلومات التسلسل الرقمي نفسها، ونقل التكنولوجيا البحرية، وبناء القدرات، وزيادة التعاون التقني والعلمي

يتم فصل أحكام تقاسم المنافع النقدية في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية إلى مرحلتين:

- في البداية ستتقاسم الدول الأطراف المتقدمة بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ المنافع النقدية في شكل مدفوعات منفصلة. لا يقترن مستواها بشكل مباشر بقيمة الموارد الجينية البحرية التجارية ومعلومات التسلسل الرقمي من تلك البلدان، مما يقلل من عبء مراقبة الأنشطة ذات الصلة، ولكن بدلاً من ذلك سيعتمد على الاشتراكات المقدرة للدول الأطراف في الميزانية الأساسية لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.[37] وقد تمت الإشارة إلى هذا باسم نظام الدفع "المنفصل"
- سيقوم مؤتمر الأطراف الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بعد ذلك بمراجعة وتقييم أحكام تقاسم المنافع النقدية كل عامين، مع تحديد موعد المراجعة الأولى في موعد لا يتجاوز 5 سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ، ويمكن لمؤتمر الأطراف بعد ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن لجنة الحصول على

34 - اولدهام بي تشياروا سي ثامبيسيتي اس (2023) معلومات التسلسل الرقمي في معاهدة الأمم المتحدة لأعالي البحار: رؤى من القرارات المتعلقة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي، موجز سياسات كلية الحقوق بجامعة لندن للاقتصاد 53 / 2023

35 - كايتشرليس دي، كريمرز كيه رايت جي (2021) تجارب التجارة: ما الذي يمكن أن تتعلمه معاهدة المحيطات العالمية من اتفاقية السبعينيات بشأن تجارة الحياة البرية؟ مشاركة مدونة

36 - هارتمان شولز ايه لانج، ام هابيكوست، بي اولدهام، بي كانسيو، آي كوتشران، جي فريتج جيه (2021) أسطورة خرق العلاقة بين المزود والمستخدم لمعلومات التسلسل الرقمي

37 - الاشتراكات المقررة هي مدفوعات سنوية من جانب الدول (أو الأطراف) في الميزانية العادية للأمم المتحدة أو إحدى معاهدات الأمم المتحدة، والتي تذهب عادةً لتمويل المؤسسات الرئيسية، مثل الأمانة العامة. يتبع المبلغ الذي يتعين على كل دولة أن تدفعه جدول المساهمات الذي تعتمده الجمعية العامة كل عام. انظر: https://www.un.org/en/ga/contributions/assessments.shtml

الموارد وتقاسم المنافع، أن يقوم باتخاذ قرار بشأن طرق أخرى للمستقبل، حيث من الممكن أن يتضمن ذلك تغيير نوع الدفعات – مثل إدراج الدفعات الرئيسية أو دفعات النسبة المئوية للإيرادات من مبيعات المنتجات كخيارات. قد تؤدي هذه الطرق المستقبلية أيضًا إلى تغيير الدول الأطراف التي سيتعين عليها تقاسم المنافع النقدية

- يتم دفع المنافع النقدية إلى "الصندوق الخاص" الذي سيموّل أنشطة بناء القدرات والمساعدة على التنفيذ، مما يضمن أن جميع المنافع المشتركة من الأنشطة ذات الصلة بالموارد الجينية البحرية تساهم في تحقيق أهداف الاتفاقية.[38]

يحدد النص أيضًا هيئة خاصة، وهي لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، من أجل مراجعة التنفيذ وتقديم التوجيه بشأن أحكام الاتفاقية والمتعلقة بالموارد الجينية البحرية. يقدم الشكل 2 نظرة عامة على العمليات والمؤسسات الرئيسية في إطار فصل الموارد الجينية البحرية

المناقشات الرئيسية وما أسفرت عنه

لقد كانت الأحكام المتعلقة بالموارد الجينية البحرية من بين العقبات النهائية أمام الاتفاق على نص اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وكانت خاضعةٌ لمفاوضات مكثفة في الدورة الخامسة المستأنفة للمؤتمر الدولي بين الحكومات في آذار 2023.[39] لقد تضمنت نقاط الخلاف الرئيسية ما يلي:

أحد أنواع الكائنات الحية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية هو الأسماك بالطبع، وقد اتفق المفاوضون في وقت مبكر على أنهم يريدون تجنب التأثير غير المرغوب فيه لأحكام الموارد الجينية البحرية على أنشطة صيد الأسماك، على سبيل المثال من خلال إخضاعها لمتطلبات الإخطار.

ولحل هذه المشكلة، استبعد المفاوضون "أنشطة الصيد" والأسماك التي يتم صيدها من خلال أنشطة الصيد الناتجة عن تطبيق الاتفاقية، مع توضيح أن الأسماك سيتم تغطيتها عندما تستخدم كموارد جينية بحرية

بينما كان واضحًا من حزمة عام 2011 فصاعدًا أن أحكام الموارد الجينية البحرية في الاتفاقية ستتضمن شكلاً من أشكال تقاسم المنافع، فإن مسألة ما إذا كان ذلك سيشمل منافع نقدية أم لا كانت محل خلاف كبير لغاية الأيام الأخيرة من الجزء الأول من المؤتمر الخامس بين الحكومات وحتى بعد ذلك، حيث ظلت الطرق خاضعة لمناقشات مكثفة. لقد كان الحل الوسط الأولي الذي فتح الكثير من حسن النية هو أن المنافع النقدية المشتركة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لن تستخدم إلا لبناء القدرات وتعزيز أهداف المعاهدة

لم يكن الخلاف الرئيسي الآخر يدور حول تقاسم المنافع النقدية في حد ذاته؛ بل حول نوع المراقبة التي يجب تنفيذها لضمان إمكانية تنفيذ بعض أنواع تقاسم المنافع النقدية.[40] على سبيل المثال، يتطلب نظام تقاسم المنافع المقترن بالإيرادات الفعلية من تسويق الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي من المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية تتبع أصل العينات والمعلومات الفردية عبر البحث (الممول في كثير من الأحيان من القطاع العام)، وتطوير المنتج (الممول عادةً من القطاع الخاص) ومراحل تسجيل براءات الاختراع والتسويق ومن المحتمل أن يتطلب معلومات تعتبر، على الأقل في الممارسة الحالية، ملكيةً خاصة وحساسة تجاريًا ومتصلة أيضًا بقانون الملكية الفكرية. لقد أعربت الدول والقطاع الخاص والأكاديميون المشاركون في مثل هذه الأبحاث عن قلقهم من أن نظام التتبع، لا سيما إذا كان يشمل أيضًا معلومات التسلسل الرقمي، سيكلف أكثر من المنافع التجارية الإجمالية المتراكمة من خلال الأنشطة ذات الصلة بالموارد الجينية البحرية - على الأقل في المدى القريب - ويخلق حوافز للجهات الفاعلة للتحايل على أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، على سبيل المثال من خلال تركيز أنشطتها

38 - يختلف هذا بشكل كبير عن تقاسم المنافع في بروتوكول ناغويا بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، حيث يتم تقاسم المنافع النقدية بشكل ثنائي، وفقًا لشروط متفق عليها بشكل متبادل، ولكنها لا تستخدم بالضرورة لتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي

39 - ملخص الدورة الخامسة المستأنفة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بإبرام صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام: 20 شباط - 4 آذار 2023

40 - لانغليت ايه، دانشيم بي (2023) خيارات التتبع للموارد الجينية البحرية من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ملخص سياسة تحالف أعالي البحار

الموارد الجينية البحرية – العمليات والمؤسسات الرئيسية

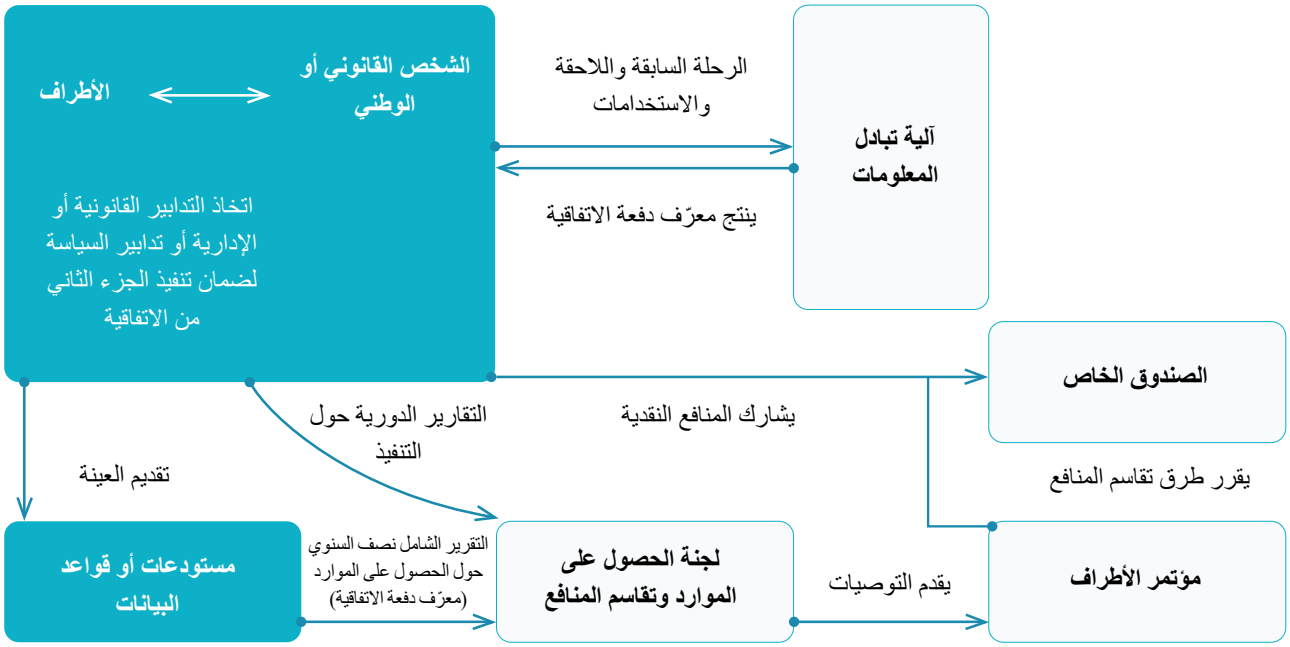

الشكل 2: العمليات والمؤسسات الرئيسية في الجزء الثاني (الموارد الجينية البحرية) من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. تمثل الأسهم الإجراءات الصريحة في الاتفاقية، وتصور المربعات الزرقاء المؤسسات التي تشكل جزءًا من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، أما المربعات الخضراء فهي تصوّر المؤسسات أو الجهات الفاعلة الخاضعة للولاية الوطنية

على المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية. على الصعيد الآخر، كان هناك خيار تقاسم المنافع النقدية المنفصل تمامًا عن القيمة الفعلية لتسويق الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي وربطها بالمعلومات المتاحة بسهولة أكبر، والتي يمكن أن تشمل حجم القطاعات ذات الصلة، وحصة براءات الاختراع في قواعد البيانات العامة، أو جدول المساهمات المثمّنة للأمم المتحدة.[41]

كما هو موضح أعلاه؛ فقد استقر النص النهائي على نظام دفع منفصل، مخصص للبلدان المتقدمة فقط، وربطه بالمساهمات المثمّنة السنوية للأطراف، ولكنه ترك الخيار مفتوحًا أمام مؤتمر الأطراف لاتخاذ قرار بشأن طرق مختلفة في المستقبل مع خيار تصويت أغلبية الثلاثة الأرباع، بما في ذلك إدراج أمثلة للطرق المستقبلية المحتملة لأنظمة تقاسم المنافع

يمكن أن تشمل الطرق ما يلي:

(أ) المدفوعات المرحلية؛

(ب) المدفوعات أو المساهمات المتعلقة بتسويق المنتجات، بما في ذلك دفع نسبة مئوية من الإيرادات الناتجة عن مبيعات المنتجات؛

(ت) رسم متعدد المستويات، يُدفع على أساس دوري، استناداً إلى مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تقيس المستوى الإجمالي للأنشطة التي يقوم بها الطرف؛

(ث) الأشكال الأخرى التي يقررها مؤتمر الأطراف، مع مراعاة توصيات لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع

41 - نفسه. للحصول على شرح للمساهمات المقررة، انظر الحاشية 38

نظرًا للتداعيات المالية المحتملة للتغيير في أساليب تقاسم المنافع النقدية؛ أرادت بعض الدول أن يتمكن مؤتمر الأطراف من اتخاذ هذا القرار فقط بتوافق الآراء، مما أدى إلى مطالبة دول أخرى باتخاذ قرار بتوافق الآراء في أجزاء أخرى من النص. إن هيكلية التسوية، على غرار الأجزاء الأخرى من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، هي خيار مقيد للغاية لاختيار عدم المشاركة في طرق تقاسم المنافع النقدية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف، ولكن لمدة تصل إلى أربع سنوات فقط وستستمر هذه الأطراف في الدفع الافتراضي المرتبط باشتراكاتهم المقررة

هناك مسألة أخرى مترابطة بشكل وثيق تتعلق بما إذا كانت أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بشأن الموارد الجينية البحرية ستنطبق أيضًا على تمثيلها الرقمي ومعلومات التسلسل الرقمي؛ لا سيما على خلفية قرار اتفاقية التنوع البيولوجي، من حيث المبدأ، مع انتظار التفعيل لإنشاء نظام تقاسم منفعة متعدد الأطراف لمعلومات التسلسل الرقمي من الولايات القضائية الوطنية.[42] أعربت العديد من الدول من ناحية عن رغبتها في البناء على المبادئ الواردة في قرار معلومات التسلسل الرقمي لاتفاقية التنوع البيولوجي وعدم إنشاء أنظمة غير متوافقة، لا سيما وأن العلماء والمستشارين الفنيين أكدوا أن الممارسة العلمية لا تفرّق بين المصادر المختلفة لمعلومات التسلسل الرقمي، باستخدام نفس قواعد البيانات وأن أقل من 1% من التسلسلات الموجودة حالياً في قاعدة البيانات تأتي من مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية،[43] ومن ناحية أخرى، فمن المهم الاعتراف بنقاط البداية المختلفة للمناقشة. لقد كان اختصاص معلومات التسلسل الرقمي في اتفاقية التنوع البيولوجي هو الاختصاص الوطني بشكل واضح، وفي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، رأت بعض الوفود أن الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية تندرج ضمن حرية أعالي البحار، بينما رأت وفود أخرى أنها ستقع ضمن التراث المشترك للبشرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. تم في الاتفاقية النهائية تضمين معلومات التسلسل الرقمي في جميع الأحكام تقريبًا، حيث يحدد النص أن مؤتمر الأطراف عند تحديد الطرق المستقبلية لتقاسم المنافع النقدية يجب أن يكون داعمًا بشكل متبادل وقابل للتكيف مع آليات الحصول على الموارد وتقاسم المنافع الأخرى، مع الحفاظ على رابط بقرار معلومات التسلسل الرقمي الخاصة باتفاقية التنوع البيولوجي وتقديم فرصة لاحتمالية مواءمة النظامين في المستقبل

أخيرًا وليس آخرًا، اعترضت وفود كثيرة على أن متطلبات الشفافية على مدى سلسلة وصاية الموارد الجينية البحرية قد يكون لها أيضا تفاعلات مع نظام حقوق الملكية الفكرية، وكانت مسودة النص تتضمن فقرة للإقرار بهذا الارتباط،[44] ولكن تم حذفها في المفاوضات النهائية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الوفود الأخرى لم ترغب في المساس بمفاوضات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) المقبلة بشأن الكشف عن المنشأ.[45]

الاعتبارات بخصوص التنفيذ

إن القرار الذي اتخذه القائمون على الصياغة بشأن جعل قابلية تطبيق الأحكام بأثر رجعي بمثابة الخيار الافتراضي يعتبر مفيداً لتجنب سوء استخدام "عينة ما قبل الاتفاقية" للتحايل على لوائح اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. من ناحية أخرى، إذا قامت دولة ما بتقديم استثناء خطياً، فسيكون تنفيذه صعبًا بشكل خاص بالنسبة لمعلومات التسلسل الرقمي، والتي يتم تخزينها عادةً في قواعد بيانات كبيرة متعددة الجنسيات وقد لا يتم حتى ذكر البلد المزوّد قبل دخول اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية حيز التنفيذ

بينما توصلت الاتفاقية النهائية إلى حلول وسط للعديد من الخلافات الرئيسية، إلا إنها تركت أيضًا بعض التفاصيل ليتم تحديدها أو تعديلها في المستقبل، ومن بينها العلاقة المتبادلة بين نظام تقاسم المنافع الخاص بالموارد الجينية

42 - قرار اتفاقية التنوع البيولوجي CBD/COP/DEC/15/9

43 - هارتمان شولز، ايه لانج، إم هابيكوست، بي اولدهام، بي كانسيو، آي كوتشران، جي فريتاج جيه (2021) أسطورة خرق العلاقة بين المزود والمستخدم لمعلومات التسلسل الرقمي

44 - الفقرة 12 من «مشروع النص المنقح الإضافي»

45 - بينجوا روخاس، سي. ينتشاري، بي- واي إم. (2021) المسائل المتعددة الأطراف رقم 10: بحر من الاحتمالات: اعتبارات الملكية الفكرية في مفاوضات اتفاقية التنوع البيولوجي (الجزء الثاني) http://ip-unit.org/2021/multilateral-matters-10-a-sea-of-possibilities-intellectual-property-considerations-in-the-bbnj-negotiations-part-two/

البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والنظام المستقبلي لاتفاقية التنوع البيولوجي، والذي من المرجح أن يظل محل نقاش ساخن خلال السنوات الأولى لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. بما أن هذا يعكس التوازن الذي تم تحقيقه بشق الأنفس، فإن العديد من الوفود وأصحاب المصلحة سيرغبون في الحرص على عدم الإخلال بهذا التوازن في المستقبل

فيما يتعلق بمستقبل نظام تقاسم المنافع، فمن المهم ملاحظة أنه على الرغم من وجود إمكانات كبيرة في هذا القطاع، إلا أن هناك أيضًا بعض الشكوك بشأن الحجم المستقبلي للمنافع الإجمالية، حيث لم تنشأ حتى الآن سوى القليل من المنافع الاقتصادية الموثقة من الموارد الجينية البحرية من المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. [46]

بالمقارنة مع الأجزاء الأخرى من الاتفاقية؛ تركز الأحكام المتعلقة بالتشاور والتنسيق مع الهيئات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالموارد الجينية الحيوانية ومعلومات التسلسل الرقمي ذات الصلة بشكل أساسي على أحكام تقاسم المنافع، وليس الأنشطة نفسها وقد يكون المزيد من التوجيه مفيدًا في المستقبل بشأن هذه المسألة

46 - بلاسياك وآخرون (2020) بعض الأمثلة على المنتجات المستقبلية المحتملة على سبيل المثال. منظفات الغسيل، الإنزيمات الصناعية، إنزيمات التكنولوجيا الحيوية، مستحضرات التجميل، المغذيات، الصناعات الدوائية

3) أدوات الإدارة القائمة على المنطقة بما يشمل المناطق البحرية المحمية

الملخص: ما الذي يفعله؟

تعد أدوات الإدارة القائمة على المنطقة بما يشمل المناطق البحرية المحمية عنصرًا مهمًا في مجموعة أدوات الحفاظ على الحياة البحرية [47] والتخطيط المكاني، ومع ذلك، فإن عمليات إنشائها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ونطاقها اللاحق، لم تكن موجودة إلا في عدد قليل من المنظمات الإقليمية (مثل اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية OSPAR) وهيئة الحفاظ على الموارد البحرية الحية في القارة القطبية الجنوبية (CCAMLR)) وأعضائهما. لقد كان سد هذه الفجوة وإنشاء إطار عمل قانوني شامل من أجل السماح بإنشاء أدوات الإدارة القائمة على المنطقة في أي مكان في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بمثابة هدف رئيسي للعديد من الدول وأصحاب المصلحة في بدء عملية التفاوض بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في المقام الأول. [48]

يمكن للأطراف، استناداً إلى قائمة المعايير الإرشادية وبموجب الالتزام بالتشاور على نطاق واسع، أن تقدم مقترحات لإنشاء أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، حيث تتطلب المقترحات مشاورات شاملة وشفافة ومفتوحة تتم مراجعتها من قبل الهيئة العلمية والفنية. يمكن لمؤتمر الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار المشاورات والمشورة المقدمة من الهيئة العلمية والفنية، أن يتخذ قرارًا إما بإنشاء أدوات الإدارة القائمة على المنطقة والتدابير ذات الصلة (المادة 22.1 أ)، و/أو تقديم توصية إلى هيئة قائمة مسبقاً للقيام بذلك (المادة 22.1 ج)، وعند القيام بذلك، يجب على مؤتمر الأطراف احترام الصكوك وأطر العمل والهيئات القائمة ذات الصلة وعدم تقويضها

تسمح اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية باتخاذ القرارات بالأغلبية بشأن أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، على حساب إعطاء الأطراف إمكانية مقيدة بشدة بشأن الانسحاب من أدوات الإدارة القائمة على المنطقة. وهذا أمر بالغ الأهمية؛ نظرًا لأن المحاولات السابقة لإنشاء مناطق بحرية محمية في سياق هيئة الحفاظ على الموارد البحرية الحية في القارة القطبية الجنوبية قد تم حظرها من قبل عدد صغير من البلدان، لأن قرارات إنشاء المناطق البحرية المحمية يجب أن يتم اتخاذها بتوافق الآراء بين أعضائها

يقع واجب ضمان امتثال الجهات الفاعلة الخاضعة لولايتها القضائية لأدوات الإدارة القائمة على المنطقة وخطط إدارتها على عاتق الأطراف، كما هو الحال بالنسبة لمتطلبات رصد التنفيذ، فرديًا أو جماعيًا. ومع ذلك، فإن الجزئية التي تتعلق بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة من الاتفاقية تدرج صراحةً الدعم المقدم إلى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بموجب أهدافها، وهناك إدراك بأن تنفيذها لا ينبغي أن يفرض عبئًا غير متناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية أو البلدان غير الساحلية

أخيرًا، تحتوي جزئية أدوات الإدارة القائمة على المنطقة أيضًا على بند مستقل يعتبر أكثر اتساعاً من عملية إنشاء أدوات الإدارة القائمة على المنطقة ويسمح لمؤتمر الأطراف باعتماد تدابير الطوارئ (والتي لا تقتصر على أدوات الإدارة القائمة على المنطقة) في مواجهة الأضرار الجسيمة أو التي لا يمكن إصلاحها

يقدم الشكل 3 استعراضاً للعمليات والمؤسسات الرئيسية ضمن فصل أدوات الإدارة القائمة على المنطقة

العناصر الرئيسية

أحد أهداف قسم أدوات الإدارة القائمة على المنطقة هو تشجيع الأطراف على إنشاء "نظام شامل من أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، مع شبكات تمثيلية بيئيًا ومترابطة جيدًا من المناطق البحرية المحمية"، ويتم تعريفها على أنها:

"أداة الإدارة القائمة على المنطقة" تعني الأداة، بما يشمل المنطقة البحرية المحمية، الخاصة بمنطقة محددة جغرافيًا يتم من خلالها إدارة قطاع واحد

47 - كالديرا إم، تيكسيرا إتش، هيلاريو ايه (2023) المفاوضات من أجل تنفيذ أدوات الإدارة على أساس المناطق خارج نطاق الولاية الوطنية: وجهة نظر المجتمع العلمي

48 - انظر على سبيل المثال قرارات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة WCC 2000 RES 020

أو عدة قطاعات أو أنشطة بهدف تحقيق أهداف معينة للحفظ والاستخدام المستدام وفقًا لهذه الاتفاقية

و

"المنطقة البحرية المحمية" تعني المنطقة البحرية المحددة جغرافيًا والتي يتم تعيينها وإدارتها لتحقيق أهداف محددة طويلة الأجل من أجل حفظ التنوع البيولوجي ويمكن أن تسمح، حيثما كان ذلك مناسبًا، بالاستخدام المستدام شريطة أن تكون متسقة مع أهداف الحفظ

تغطي أدوات الإدارة القائمة على المنطقة مجموعة من تدابير الإدارة المكانية، في حين تركز المناطق البحرية المحمية على الحفظ على المدى الطويل، بما يتوافق مع تعريف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للمناطق المحمية. إن حقيقة أن المناطق البحرية المحمية مذكورة صراحةً كفئة فرعية من المناطق البحرية المحمية وأن هدف هذه الجزئية من الاتفاقية يتضمن إنشاء شبكة متصلة من المناطق البحرية المحمية، يؤكد إلى حد كبير على أهميتها ضمن الهدف العام

يمكن تقديم المقترحات بموجب جزئية أدوات الإدارة القائمة على المنطقة من الاتفاقية إلى الأمانة العامة من قبل الأطراف، بشكل فردي أو جماعي، ويشترط أن تستند تلك المقترحات إلى أفضل العلوم المتاحة، والمعارف التقليدية ذات الصلة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حيثما تكون متاحة، وتقديم حالة أن المنطقة المقترحة تستوفي واحدًا على الأقل من المعايير الواردة في الملحق 1 من الاتفاقية (انظر **الشكل 3**)

أدوات الإدارة القائمة على المنطقة – العمليات والمؤسسات الرئيسية

أدوات الإدارة القائمة على المنطقة – العمليات والمؤسسات الرئيسية

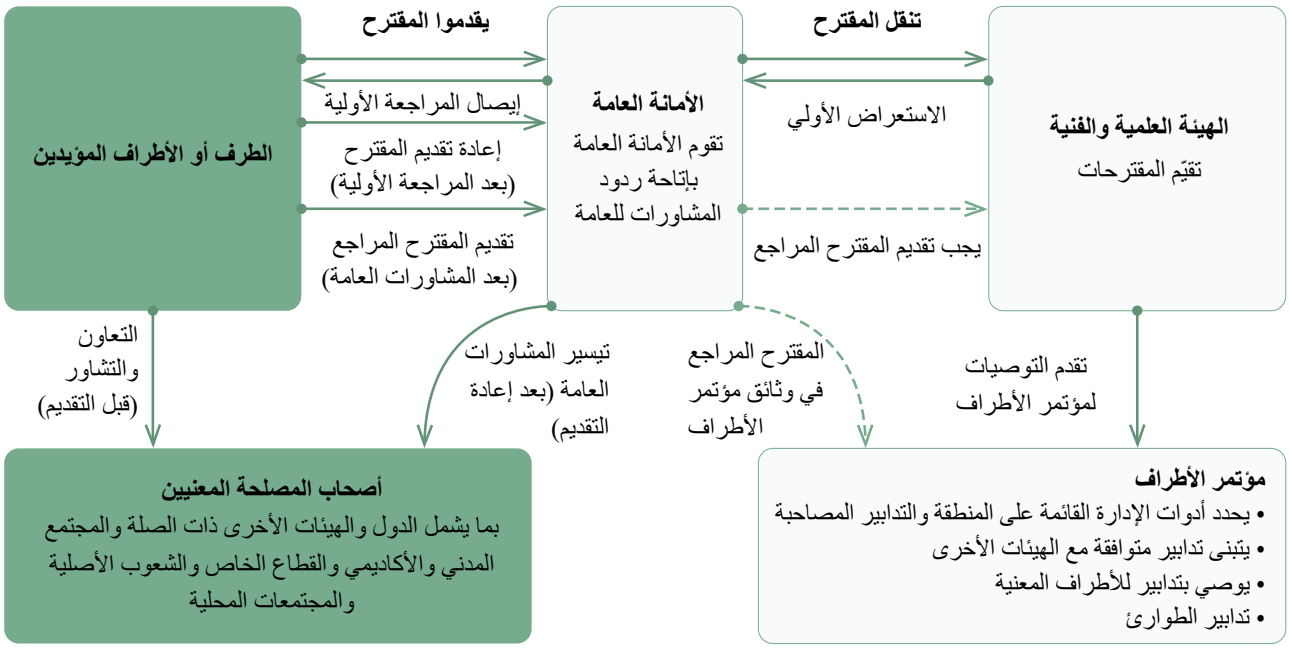

الشكل 3: العمليات والمؤسسات الرئيسية بموجب الجزء 3 (أدوات الإدارة القائمة على المنطقة) من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. تمثل الأسهم المملوءة الإجراءات الصريحة في الاتفاقية، وتمثل الأسهم المتقطعة الإجراءات الضمنية أو الضرورية، وتمثل المربعات الزرقاء المؤسسات كجزء من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وتمثل المربعات الخضراء المؤسسات أو الجهات الفاعلة الخاضعة للولاية الوطنية

يقع على عاتق الأطراف أيضاً واجب إجراء مشاورات شاملة وشفافة ومفتوحة عند تطوير المقترح. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن المقترحات معلومات حول، على سبيل المثال:

(...)

(ج) الأنشطة البشرية في المنطقة، بما في ذلك استخدامات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتأثيرها المحتمل، إن وجد؛

(د) وصف لحالة البيئة البحرية والتنوع البيولوجي في المنطقة المحددة؛

(هـ) وصف لأهداف الحفظ، وحيثما أمكن، أهداف الاستخدام المستدام التي سيتم تطبيقها على المنطقة؛

(و) مشروع خطة إدارة تشمل التدابير المقترحة وتحدد أنشطة الرصد والبحث والاستعراض المقترحة لتحقيق الأهداف المحددة؛

(...)

(ط) معلومات عن أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، بما يشمل المناطق البحرية المحمية، المنفذة بموجب الصكوك وأطر العمل القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة؛

(ي) المدخلات العلمية ذات الصلة، والمعارف التقليدية، حيثما كانت متاحة، للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

تجدر الإشارة إلى أن المعايير الواردة في الملحق 1 من الاتفاقية تعتمد على معايير اتفاقية التنوع البيولوجي الخاصة بالمناطق البحرية ذات الأهمية البيئية أو البيولوجية [49] وتوسعها بشكل كبير، مضيفةً على سبيل المثال "الارتباط البيئي" و"التأثيرات التراكمية والعابرة للحدود"، بالإضافة إلى أيضًا العوامل الاقتصادية والاجتماعية

يتم إتاحة المقترحات المقدمة للجمهور بعد مراجعتها من قبل الهيئة العلمية والفنية، بينما تقوم الأمانة العامة بتيسير مشاورات شاملة ومفتوحة وشفافة ومحددة زمنيًا، بما في ذلك مع الدول المجاورة، والهيئات الإقليمية أو دون الإقليمية العالمية ذات الصلة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمجتمع العلمي. والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. تتاح للدولة (الدول) المقدمة فرصة مراجعة أو تحديث مقترحها دون اعتبار ذلك واجباً، والذي سيتم بعد ذلك النظر فيه من قبل مؤتمر الأطراف بجانب توصيات الهيئة العلمية

يتمتع مؤتمر الأطراف بثلاث صلاحيات متميزة فيما يتعلق بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة. إنه مخول بالقيام بما يلي:

1) إنشاء أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية والتدابير المرتبطة بها؛

2) اعتماد التدابير التي تتوافق مع تلك المعتمدة من قبل الجهات الأخرى. و

3) التوصية بالإجراءات إلى الجهات المختصة الأخرى ذات العلاقة

يمكن لمؤتمر الأطراف اتخاذ قرار بعد الأخذ بعين الاعتبار المشاورات والمشورة المقدمة من الهيئة العلمية والفنية والهيئات القائمة. وعند القيام بذلك، يجب عليه احترام اختصاصات الصكوك وأطر العمل والهيئات ذات الصلة وعدم تقويضها. إذا تم استنفاد جميع الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء، فيمكن لمؤتمر الأطراف اتخاذ القرارات بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات

يمكن للطرف خلال فترة زمنية محدودة بعد اتخاذ القرار أن يختار عدم المشاركة مع التفسير الخطي، ولكن يجب عليه، إلى الحد الممكن عمليًا من أجل اعتماد تدابير بديلة، عدم القيام بأنشطة من شأنها تقويض القرار الذي اعترض عليه والإبلاغ عن الإجراءات البديلة المتخذة لمؤتمر الأطراف. كما يتعين عليه أيضًا تجديد خيار الانسحاب، بما في ذلك التبرير الخطي كل ثلاث سنوات

تأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار أيضًا العملية العكسية؛ أي قيام مؤتمر الأطراف الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بتطوير آلية للاعتراف بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة المعتمدة بالفعل في إطار هيئة عالمية أو إقليمية أو دون إقليمية أو قطاعية ذات صلة، حيث سيكون هذا الاعتراف مطلوبًا لتحقيق الأهداف وتنفيذ الجزء الخاص بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة

أخيرًا، يحتوي الجزء الخاص بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة أيضًا على بند مستقل أكثر اتساعاً من عملية إنشاء أدوات الإدارة القائمة على المنطقة ويسمح لمؤتمر الأطراف بتبني تدابير الطوارئ (التي لا تقتصر على أدوات الإدارة

49 - مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي 20/9، الملحق 1

القائمة على المنطقة) في مواجهة الأضرار الجسيمة أو التي لا يمكن إصلاحها. يمكن أن تقترح الأطراف تدابير الطوارئ هذه أو أن توصي بها الهيئة العلمية والفنية ويمكن اعتمادها بين الدورات. يجب أن تكون تلك التدابير مؤقتة ويجب تجديدها من قبل مؤتمر الأطراف وتنتهي بعد عامين على الأقل من دخولها حيز التنفيذ

تتضمن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التزامًا عامًا للأطراف بتنفيذ ومراقبة تنفيذ أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، بالإضافة إلى تقديم تقرير عن التنفيذ، ولكنها لا تتطرق لأية تفاصيل بشأن ما سيترتب على ذلك. تسمح الاتفاقية للأطراف باعتماد تدابير أكثر صرامة تجاه مواطنيها وبواخرها، أو فيما يتعلق بالأنشطة الخاضعة لولايتها أو سيطرتها، وفقًا للقانون الدولي ودعمًا لأهداف الاتفاقية

يتضمن هذا القسم اعتبارات بشأن غير الأطراف: أولاً، يجب على الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية تشجيع غير الأطراف على اعتماد تدابير تدعم أدوات الإدارة القائمة على المنطقة أو المناطق البحرية المحمية التي حددتها اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. كما يشير أيضًا إلى أن الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولكن ليس في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، لا تزال تترتب عليهم التزامات عامة بالتعاون في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

المناقشات الرئيسية وما أسفرت عنه

بعد الموارد الجينية البحرية، كانت أدوات الإدارة القائمة على المنطقة جزءًا آخر من الاتفاقية حيث كان لا بد من تسوية الانقسامات القوية، وكان من الضروري تقديم تنازلات كبيرة للمضي قدمًا. وبالمقارنة مع الموارد الجينية البحرية حيثما كان هذا التقسيم يمتد على طول الانقسام بين الشمال والجنوب، فإن عددًا قليلاً فقط من الدول كان لديه آراء راسخة

على خلفية التجارب في الهيئات الأخرى، حيثما قد يكون من الصعب في بعض الأحيان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء مناطق بحرية محمية،[50] فقد كان من الأولويات الرئيسية للعديد من الدول تضمين شكل ما من أشكال صنع القرار الذي لا يمكن لعدد صغير من البلدان حظره. لقد كان تضمين إمكانية الانسحاب بمثابة حل وسط صعب، ولكنه ضروري، لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك فقد كانت الفكرة هي جعل هذا الاختيار صعبًا من خلال المطالبة بتبرير تفصيلي وتدابير بديلة. كما رأينا في أجزاء أخرى من الاتفاقية، فإن التسوية التي تم التوصل إليها تتكون من عدة أجزاء وتضع عدة قيود على اختيار الأطراف، على النحو التالي:

- تتطلب عمليات الانسحاب شرحًا خطياً ولا يمكن أن تستند إلا إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

  (أ) القرار غير متوافق مع هذه الاتفاقية أو مع حقوق وواجبات الطرف المعترض وفقًا للاتفاقية؛

  (ب) القرار ينطوي على تمييز غير مبرر في الشكل أو المضمون ضد الطرف المعترض؛

  (ج) لا يمكن للطرف أن يمتثل عمليًا للقرار وقت الاعتراض بعد بذل جميع الجهود المعقولة للقيام بذلك

- يتعين على الأطراف التي اختارت الانسحاب في القرار المتعلق بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة أن تعتمد، إلى الحد الممكن عملياً، تدابير ومقاربات بديلة ومعادِلة، وألا تتخذ إجراءات لتقويض فعالية القرار باستثناء ظروف محددة للغاية

- يتعين على الأطراف التي اختارت الانسحاب في القرار المتعلق بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة تقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية حول وفائها بالالتزامات المذكورة أعلاه

- تنتهي صلاحية الانسحاب تلقائيًا بعد ثلاث سنوات، ما لم يجددها الطرف، مرة أخرى بشكل خطي واستنادًا إلى واحد أو أكثر من الأسباب المذكورة أعلاه

من الجدير بالذكر أيضًا أنه، خلافًا للهدف 3 من إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، فإن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق

50 - أخبار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (2023) من المكلف بحماية النظم البيئية في القطب الجنوبي وحيواناتها الشهيرة؟
https://www.iucn.org/news/202306/who-assigned-protect-antarctic-ecosystems-and-their-famous-fauna-latest-news

الولايـة الوطنيـة لا تشـير صراحـةً إلـى "تدابيـر الحفـظ الفعالـة الأخـرى القائمـة علـى المناطـق" [51] فـي التعاريـف أو الأهـداف ذات الصلـة، علـى الرغـم مـن أن هـذا كان بمثابـة أولويـة بالنسـبة لبعـض البلـدان وأصحـاب المصلحـة ولكـن كان مـن المهـم للأطـراف فـي النهايـة عـدم الخلـط بيـن المصطلحيـن، باسـتثناء المزيـد مـن الاعتبـارات والإرشـادات المحـددة

تمـت مناقشـة حـل وسـط آخـر كان حاسـمًا فـي الأيـام الأخيـرة مـن مؤتمـر مـا بيـن الحكومـات 5.2 فـي سـياق المناطـق المتنازع عليهـا. لا تشـير الفقـرة الناتجـة صراحـةً إلـى المناطـق المتنـازع عليهـا، ولكنهـا تضـع قيـودًا علـى قـدرة مؤتمـر الأطـراف لاعتبار أدوات الإدارة القائمـة علـى المنطقـة عندما تؤكـد أو تنفي مطالبات السـيادة (المـادة 18) ويبقـى أن نـرى إلـى أي مـدى سـيتم تفسـير النـص ذي الصلـة علـى نطـاق واسـع أو ضيـق فـي مسـتقبل

الاعتبارات بخصوص التنفيذ

اعتمـدت اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي التابعـة للأمـم المتحـدة فـي عـام 2022 إطـار كونمينغ-مونتريـال العالمي للتنـوع البيولوجي، والـذي يتضمـن الهـدف العالمـي المتمثـل فـي حمايـة مـا لا يقـل عـن 30 % مـن المحيـط بحلـول عـام 2030 مـن خلال أنظمـة تمثيليـة بيئيًـا ومترابطـة بشـكل جيد ومدارة بشـكل عـادل للمناطق المحميـة وغيرهـا مـن تدابيـر الحفظ الفعالـة القائمة علـى المناطق كجـزء مـن المناظـر الطبيعيـة البحريـة الصحيـة المترابطـة. بالنظـر إلـى أن المناطـق الواقعـة خـارج الولايـة الوطنيـة تشـكل مـا يقـرب مـن 64 % مـن مسـاحة المحيـط؛ فمـن المرجـح أن يتطلـب تحقيـق هـذا الهـدف مناطـق بحريـة محميـة وأدوات الإدارة القائمـة علـى المنطقـة فـي المناطـق الواقعـة خـارج الولاية الوطنيـة. سـلط المؤتمـر العالمـي للاتحـاد الدولـي لحفظ الطبيعـة فـي عـام 2020 الضـوء علـى أن الحفـاظ علـى التنـوع البيولوجي البحـري واسـتخدامه المسـتدام فـي المناطـق الواقعـة خـارج الولايـة الوطنيـة يتطلـب جـزءًا كبيـرًا مـن المناطـق البحريـة المحميـة بدرجـة عاليـة وكاملـة، بالإضافـة إلـى أنـواع أخـرى من أدوات الإدارة القائمـة علـى المنطقـة.[52] بالنظـر إلـى المهام العديدة المتعلقـة بالإعـداد الأساسـي لمؤسسـات اتفاقيـة التنـوع البيولوجي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة فـي جـدول أعمـال مؤتمـر الأطـراف الأول (انظـر الفصـل 6 أدنـاه) والخطـوات اللازمـة لاعتمـاد أدوات الإدارة القائمـة علـى المنطقة بموجـب اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة؛ سـتحتاج الأطـراف إلـى النظـر فـي إمكانيـات تسـريع التشـغيل المبكـر لمؤسسـات اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة ذات الصلـة أو تخفيـف عـبء مؤتمـرات الأطـراف الأولـى، مـن أجـل الوفـاء بالموعـد النهائـي فـي عام 2030 بشـكل فعلـي. يمكنهـم القيـام بذلـك علـى سـبيل المثـال مـن خلال اللجنـة التحضيريـة لاتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة التـي يمكنهـا بالفعـل صياغـة الوثائـق والمبـادئ التوجيهيـة الرئيسـية أثنـاء انتظـار دخـول الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ. [53]

فيمـا يتعلـق بالمعلومـات حـول المناطـق المحتملـة لأدوات الإدارة القائمـة علـى المنطقـة أو المناطـق البحرية المحمية في المسـتقبل؛ هنـاك العديـد مـن الجهـود الموجـودة مسـبقًا لتجميع وتقييم وتحديد أولويـات المناطـق التـي تحتـاج إلـى الحمايـة، حيـث تشـمل هـذه المناطـق تلـك ذات الأهميـة البيئيـة والبيولوجيـة[54]، ومناطـق التنوع البيولوجـي الرئيسـية[55]، أو مناطـق أكثـر تحديـدًا تشـمل علـى سـبيل المثـال لا الحصـر المناطـق الهامـة الثدييـات البحريـة[56] والمناطـق الهامـة لأسـماك القـرش والـراي[57]، والمناطـق الهامـة للطيـور والتنـوع البيولوجـي[58]. [59] يمكـن أن يكـون اسـتعراض هـذه المجـالات مفيداً لإرشـاد اختيـار الموقـع وتحديـد الأولويـات وتصميـم الشـبكة ضمـن أهـداف وعمليـات التنـوع البيولوجـي خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة، بالإضافـة إلـى تحديـد الفجـوات فـي المعرفـة

51 - يُعرّف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مناطق OECM بأنها «المناطق التي تحقق الحفاظ على التنوع البيولوجي على المدى الطويل والفعال في الموقع خارج المناطق المحمية

52 - IUCN WCC- 2020-Res-1281

53 - موجز سياسات تحالف أعالي البحار (2023) كيف يمكن للجنة التحضيرية أن تساهم في التنفيذ السريع والفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي ؟

54 - https://www.cbd.int/ebsa/

55 - https://www.keybiodiversityareas.org/

56 - https://www.marinemammalhabitat.org/immas/

57 - https://sharkrayareas.org/

58 - http://datazone.birdlife.org/site/ibacriteria

59 - هذه القائمة ليست شاملة ويقر المؤلفون بوجود جهود أخرى لتحديد الأولويات القائمة والناشئة والتي قد تقدم معلومات مفيدة لعمليات اتفاقية التنوع البيولوجي

يتعلق مجال التنفيذ المستقبلي الذي يجذب بالفعل الكثير من الاهتمام بتفاعلات اتفاقيات التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مع عدد كبير من الهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية القائمة. في حين أن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ككل والقسم الخاص بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة يحددان بشكل خاص التزامات "بعدم [تقويض] الهيئات القائمة ذات الصلة" فإن تفعيلها، وعلى وجه الخصوص تحديد ما يشكل ما يعتبر "ذو صلة" وما يشكل "تقويضًا"، سوف يتطلب توجيهات وإرشادات إضافية سوف تستمر في التطور مع الخبرة المكتسبة في تنفيذ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. لقد منحت اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مؤتمر الأطراف تفويضًا "لإجراء الترتيبات اللازمة لإجراء مشاورات منتظمة [مع الهيئات الأخرى ذات الصلة]" وسيكون ذلك مفيدًا جدًا في تعزيز التنفيذ العملي لهذه الأحكام والمساعدة في التعامل مع المخاوف بشأن "عدم تقويض" هذه الهيئات

هناك مجال آخر ستستفيد فيه اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية المستقبلية بشكل كبير من التوجيهات الإضافية وهو ما يتعلق بتنفيذ ومراقبة أدوات الإدارة القائمة على المنطقة والمناطق البحرية المحمية. من الثابت في البحوث العلمية أنه لكي تتمكن فرق أدوات الإدارة القائمة على المنطقة من تحقيق أهدافها؛ فمن الأهمية بمكان أن تحدد خطة الإدارة سلطة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذها اليومي فيما يتعلق بالمياه، وستكون خطة الرصد عنصرًا هامًا في ذلك؛ مثل البيئة الفيزيائية الحيوية والنشاط البشري[60]. تم ذكر مراقبة أدوات الإدارة القائمة على المنطقة في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية فقط كجزء من مسودة خطة الإدارة، والتي تعد بدورها عنصرًا أساسيًا في مقترح أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، ولكن لم يتم تحديد تفاصيل أو متطلبات إضافية. وبالتالي فإن مستوى مراقبة أدوات الإدارة القائمة على المنطقة والمناطق البحرية المحمية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية سيعتمد بشكل كامل على مستوى طموح وقدرات المؤيدين

يمكن تفسير الالتزام الأكثر عمومية المتعلق بـ "مراقبة التنفيذ" على أنه يشمل بعض عمليات مراقبة الموقع المذكورة أعلاه، لكن المعاهدة لا تقدم مؤشرات إضافية للإجابة على هذا السؤال. يبدو أن الالتزام برصد التنفيذ مُناط في المقام الأول بالأطراف، بشكل فردي وجماعي (المادة 26)، والتي يجب أن تقدم تقارير دورية إلى مؤتمر الأطراف، ولكن يقع على عاتق الهيئة العلمية والفنية أيضًا دور رصد ومراجعة أدوات الإدارة القائمة على المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار - دون الحصر - التقارير المقدمة من الأطراف. هناك أيضًا أدوار متوقعة للهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لتوفير المعلومات وللهيئة العلمية والفنية لرصد أدوات الإدارة القائمة على المنطقة ومراجعتها بشكل دوري

أخيرًا، كانت الدول على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة من أجل السيطرة على المخاوف المتعلقة بأدوات الإدارة القائمة على المنطقة في المناطق المتنازع عليها والسماح بالانسحاب من أجل الحفاظ على خيار اتخاذ القرار بالأغلبية في قسم أدوات الإدارة القائمة على المنطقة. سيبقى أن نرى كيف تستمر أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في تطوير هذه التنازلات المحددة، مع التأثيرات المحتملة على أجزاء أخرى من الاتفاقية

60 - كريمرز كيه، بوفيه إم، رايت جي، روشيت جيه (2021) خيارات لتعزيز رصد ومراقبة الأنشطة البشرية في منطقة جنوب شرق المحيط الأطلسي»، مشروع أعالي البحار

4) تقييم الأثر البيئي

الملخص: ما الذي يفعله؟

تعد تقييمات الأثر البيئي بمثابة أداة شائعة في أطر العمل الوطنية والدولية لتقييم الآثار البيئية المحتملة لمشروع ما وإبلاغ صناع القرار بها أو تطوير مقترح معيّن، بالإضافة إلى كيفية تحسين تطوير المشروع لتجنب الآثار الضارة المحتملة. في حين أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا تذكر مصطلح تقييم الأثر البيئي على وجه التحديد، إلا أنها تنشئ التزامًا معادلاً[61] على نطاق واسع ينطبق على البيئة البحرية، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والذي يتطلب من الأطراف تقييم الآثار المحتملة للأنشطة الخاضعة لولايتها وسيطرتها، عندما تكون لديها أسباب منطقية للاعتقاد بأن مثل هذه الأنشطة قد تسبب تلوثًا كبيرًا أو تغيرات كبيرة وضارة للبيئة البحرية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. في حين أن بعض أطر العمل الخاصة بالقطاعات والمناطق قد تضمنت أحكام تقييم الأثر البيئي[62] واعترفت محكمة العدل الدولية بتقييمات الأثر البيئي كواجب بموجب القانون الدولي في بعض الحالات،[63] لا توجد متطلبات أو معايير موحدة لتقييم الأثر البيئي للمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض متطلبات تقييم الأثر البيئي الحالية أصبحت قديمة ولم تعد تمثل المعايير الحديثة.[64]

تسد جزئية تقييم الأثر البيئي من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هذه الفجوة من خلال وضع المتطلبات الحديثة الأساسية لتقييم وإدارة الأنشطة البشرية المخطط لها والتي تؤثر على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. يغطي نطاق هذه الأحكام كلاً من الأنشطة التي تجري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية بالإضافة إلى الأنشطة التي تتم ضمن الولاية الوطنية إذا كان هناك احتمال أن تتسبب في تلوث كبير أو تغييرات كبيرة وضارة للبيئة البحرية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. ومع ذلك، إذا تم النشاط ضمن الولاية الوطنية فيمكن للدولة أن تختار اتباع عملية تقييم الأثر البيئي الوطنية الخاصة بها، بدلاً من عملية تقييم الأثر البيئي للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية الكاملة، مع بعض إجراءات الشفافية والمراقبة والإبلاغ الإضافية. وعلى نحوٍ مماثل، إذا حدث نشاط ما في مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية ولكن تم تقييمه بالفعل بموجب صك قانوني أو إطار عمل أو هيئة قانونية أخرى ذات صلة بمعايير عالية بما فيه الكفاية، فإن الدولة لا تحتاج إلى اتباع عملية تقييم الأثر البيئي للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية الكاملة، ولكن لا يزال يتعين عليها تلبية أحكام الشفافية. تتضمن الأحكام التي تنطبق على جميع السيناريوهات أنه يتعين على الأطراف مشاركة تقارير تقييم الأثر البيئي ذات الصلة مع آلية تبادل المعلومات، كما أنها ملزمة بتعزيز استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الهيئة العلمية والفنية. إن هذه التوجيهات المستقبلية التي طورتها الهيئة العلمية والفنية ومؤتمر الأطراف، بالتعاون مع الأدوات أو أطر العمل أو الهيئات الأخرى ذات الصلة، تمتلك القدرة على زيادة تحسين كيفية تقييم وإدارة الأنشطة البشرية التي تؤثر على المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية

ينص الجزء الرابع من الاتفاقية[65] أيضاً على إجراء تقييمات بيئية إستراتيجية، والتي تعتبر بمثابة خطوة مهمة في تخطيط الأنشطة وتجميع أفضل المعلومات المتاحة لمنطقة معينة

تترك اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مسؤولية إجراء تقييم الأثر البيئي والقرار اللاحق بشأن السماح بتنفيذ النشاط للطرف الذي يقع النشاط المخطط تحت ولايته القضائية أو سيطرته، كما أنها تنص على التزامات الإخطار العام والتشاور التي تعمل على تحسين الشفافية بشكل كبير. يمكن للأطراف الأخرى أيضًا أن تسجل مخاوفها بشأن أنشطة محددة، كما أن إمكانية إجراء مراجعة وتوصيات من قبل الهيئة العلمية والفنية تخلق مزيدًا من المساءلة

يقدم **الشكل 4** لمحة عامة عن العمليات والمؤسسات الرئيسية لفصل تقييم الأثر البيئي

61 - المادة 206 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: «عندما تكون لدى الدول أسباب معقولة للاعتقاد بأن الأنشطة المقررة الخاضعة لولايتها أو سيطرتها قد تسبب تلوثًا كبيرًا للبيئة البحرية أو تغييرات كبيرة وضارة، فيتعين عليها قدر الإمكان تقييم الآثار المحتملة لهذه الأنشطة المتعلقة بالبيئة البحرية، وتقدم تقارير عن نتائج هذه التقييمات..»

62 - درويل، إي (2013) تقييمات الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. دراسة IDDRI

63 - باين، سي. (2010) مصانع اللب على نهر أوروغواي: محكمة العدل الدولية، تعترف بتقييم الأثر البيئي كواجب بموجب القانون الدولي. ASIL (9)14 انسايت

64 - هسنالي، كيه. (2023) اتفاقية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية - وجهات نظر الجماعة الكاريبية بشأن المصالح والتساؤلات والنتائج. السياسة البحرية 156 (2023) 105800

65 - انظر المادة 39 من اتفاقية التنوع البيولوجي

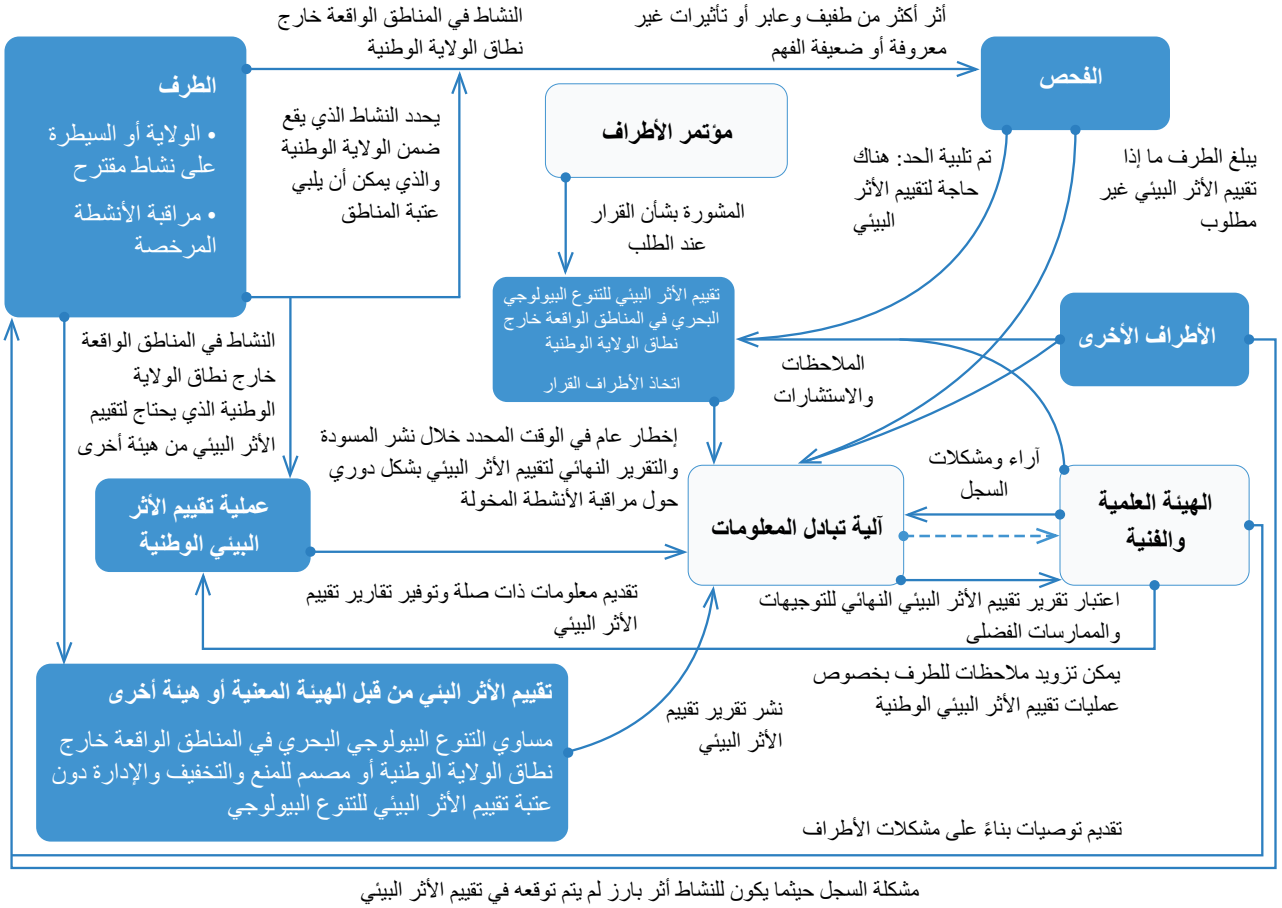

الشكل 4: العمليات والمؤسسات الرئيسية المذكورة في الجزء 4 (تقييمات الأثر البيئي) من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. تمثل الأسهم المملوءة إجراءات صريحة في الاتفاقية، وتمثل الأسهم المتقطعة الإجراءات الضمنية أو الضرورية، في حين تمثل المربعات الزرقاء المؤسسات التي تعدّ جزءًا من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وتمثل المربعات الخضراء المؤسسات أو الجهات الفاعلة التي لا تندرج تحت اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. تمثل الفقاعات الخضراء الأنشطة أو العمليات التي لا تندرج ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

العناصر الرئيسية

إن الهدف العام لقسم تقييم الأثر البيئي في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هو تفعيل أحكام تقييم الأثر البيئي في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال وضع عمليات ومعايير مشتركة، وتحقيق إطار عمل حديث ومتماسك ومتسق لتقييم الأثر البيئي للأنشطة التي تؤثر على المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

مع الأخذ في الاعتبار اعتبارات الاختصاص القضائي والاعتبار الشامل للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بعدم تقويض الهيئات ذات الصلة الحالية، يغطي هذا ما لا يقل عن 3 سيناريوهات ألا وهي:

- الأنشطة التي تجري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية
  - التي لا تغطيها هيئة قطاعية أو إقليمية قائمة (المادة 28.1)
  - التي تغطيها هيئة قطاعية أو إقليمية قائمة (المادة 28.1، المادة 29)
- الأنشطة التي تجري ضمن الولاية الوطنية ولكن

من المحتمل أن تؤثر على المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. (المادة 28.2)

تغطي الالتزامات بموجب الاتفاقية جميع السيناريوهات الثلاثة، مع وجود اختلافات بين العمليات

إن تقييمات الأثر البيئي التي تتم بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هي عملية متعددة المستويات، وبالنسبة لأبسط الحالات (تحدث الأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا تغطيها هيئة قطاعية أو إقليمية قائمة) فإن المحفز الأول هو عندما يكون للنشاط المخطط له "أكثر من تأثير بسيط أو عابر على البيئة البحرية، أو تكون تأثيرات النشاط غير معروفة أو غير مفهومة" وفي هذه الحالة يتعين على الطرف إجراء فحص أولي. إذا كانت هناك بناءً على الفحص "أسباب معقولة للاعتقاد بأن النشاط قد يسبب تلوثًا كبيرًا أو تغييرات كبيرة وضارة للبيئة البحرية"، فيجب إجراء تقييم كامل للأثر البيئي وفقًا لأحكام الجزء 4 من الاتفاقية. من المهم ملاحظة أن الصياغة هي "نشاط مخطط"، لأن الأنشطة الجارية بالفعل عندما تدخل اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية حيز التنفيذ من المرجح ألا تؤدي إلى تفعيل هذه الأحكام بأثر رجعي

السيناريوهات التي بموجبها لا يلزم إجراء تقييم بيئي كامل للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

إذا وجدت الدولة أنه ليس هناك حاجة إلى تقييم الأثر البيئي، فيجب عليها أن تتيح النتائج التي توصلت إليها والمعلومات ذات الصلة للجمهور من خلال آلية تبادل المعلومات، وعند هذه النقطة يمكن للأطراف الأخرى تسجيل وجهات نظرها مع الطرف الذي اتخذ القرار، إن وجد، ويمكن استدعاء الهيئة العلمية والفنية للمراجعة وتقديم التوصيات، والتي يجب أن ينظر فيها الطرف الذي اتخذ القرار

بالنسبة للأنشطة التي تتم ضمن الولاية الوطنية ولكنها تستوفي العتبة الثانية ("قد تسبب تلوثًا كبيرًا أو تغييرات كبيرة وضارة للبيئة البحرية")؛ يكون للدولة خيار إجراء تقييم الأثر البيئي وفقًا للجزء 4 من الاتفاقية، أو استخدام عمليته الوطنية (انظر **الشكل 4أ**). وفي الحالة الأخيرة، ستحتاج الدولة إلى إتاحة المعلومات ذات الصلة من خلال آلية تبادل المعلومات والتأكد من مراقبة النشاط

بالنسبة للأنشطة التي تجري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية والتي تخضع للتقييم بموجب إطار عمل قانوني آخر؛ تحتاج الدولة مع ذلك إلى تحديد ما إذا كان التقييم الآخر معادلاً لأحكام تقييم الأثر البيئي للتنوع البيولوجي في المناطق خارج الولاية الوطنية، أو بدلاً من ذلك، ما إذا كانت اللوائح أو المعايير الناشئة عن التقييم بموجب المستند القانوني الآخر قد تم تصميمها لمنع أو تخفيف أو إدارة التأثيرات المحتملة تحت عتبة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لتقييمات الأثر البيئي. إذا تم استيفاء أي من هذين الشرطين، فلن يلزم إجراء فحص جديد أو تقييم الأثر البيئي، ولكن يجب على الدولة التأكد من نشر تقرير تقييم الأثر البيئي عبر آلية تبادل المعلومات

السيناريوهات التي بموجبها يلزم إجراء تقييم بيئي كامل للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

عندما يكون من الضروري إجراء تقييم الأثر البيئي بموجب أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (وفقًا للمادة 31)، يتعين على الدولة التي تجريه أن تأخذ بعين الاعتبار أفضل العلوم المتاحة، والمعارف التقليدية ذات الصلة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حيثما كان ذلك متاحًا، والنظر في التأثيرات البيئية الرئيسية بالإضافة إلى التأثيرات التراكمية. يجب على الدولة أيضًا التأكد من تحديد التدابير اللازمة لمنع الآثار السلبية المحتملة وتخفيفها وإدارتها من أجل تجنب الآثار السلبية البالغة ودمجها في خطة الإدارة حيثما كان ذلك مناسبًا. يُطلب من الأطراف أيضًا ضمان الإخطار العام بالأنشطة المخططة، فضلاً عن المشاركة والتشاور على نطاق واسع، ولا سيما من قبل الدول الساحلية المجاورة وغيرها من الدول وأصحاب المصلحة الذين من المحتمل أن يتأثروا. يجب إتاحة كل من نتائج تحديد النطاق ومسودة تقرير تقييم الأثر البيئي من خلال آلية تبادل المعلومات والأمانة العامة

تحدد اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية أيضًا الحد الأدنى من متطلبات تقارير تقييم الأثر البيئي، والتي تشمل من بين أمور أخرى، تقييمًا أساسيًا للبيئة البحرية التي من المحتمل أن تتأثر، ووصفًا للتأثيرات المحتملة (بما في ذلك التأثيرات التراكمية)، ووصفًا لاعتبار بدائل للنشاط. الأهم من ذلك، أن الهيئة العلمية والفنية تمتلك فرصة النظر في مسودة التقرير وتقييمها وتقديم الملاحظات التي يتعين على الطرف أخذها بعين الاعتبار

الدولة مسؤولة عن اتخاذ القرار بالموافقة على النشاط من عدمها، ولا ينبغي اتخاذ مثل هذا القرار إلا عندما تؤخذ تدابير التخفيف أو الإدارة بعين الاعتبار وتحديد الطرف أنه بذل جميع الجهود المعقولة لضمان إمكانية إجراء النشاط بطريقة تتسق مع منع التأثيرات الضارة البالغة للبيئة البحرية. يمكن للدولة أن تطلب المشورة والمساعدة من مؤتمر الأطراف في اتخاذ قرارها

مراقبة الأنشطة المرخصة

في حال موافقة الدولة على النشاط، يجب مراقبة التأثيرات

بما في ذلك التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. يجب على الأطراف تقديم تقارير دورية عن تأثيرات النشاط المصرح به، فرديًا وجماعيًا، ويجب نشر تقارير الرصد تلك من خلال آلية تبادل المعلومات مع النظر فيها وتقييمها من قبل الهيئة العلمية والفنية. عندما يتم الكشف عن تأثيرات غير متوقعة أو يتم تغيير الشروط المحددة في قرار الموافقة على نشاط ما، فيجب على الطرف مراجعة قراره واقتراح وتنفيذ تدابير لمنع هذه التأثيرات غير المتوقعة أو تخفيفها أو إدارتها، أو وقف النشاط. يمكن للأطراف الأخرى، بما في ذلك الهيئة العلمية والفنية في هذه المرحلة أيضًا تقديم الملاحظات وإثارة المخاوف التي يتعين على الدولة أخذها بعين الاعتبار

بالإضافة إلى وظائف المراجعة والاستشارة الخاصة بالهيئة العلمية والفنية أثناء عملية تقييم الأثر البيئي؛ تتمتع الهيئة أيضًا بتفويض لتطوير مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية، بما يشمل على سبيل المثال، ما إذا كان قد تم تلبية عتبات إجراء الفحص أو تقييم الأثر البيئي أو تجاوزها وكيف ينبغي أن تؤخذ التأثيرات التراكمية بعين الاعتبار في عملية تقييم الأثر البيئي. بعد ذلك، يقوم مؤتمر الأطراف بدراسة مقترحات الهيئة العلمية والفنية وقد يعتمدها. إن التكليف الممنوح لمؤتمر الأطراف والهيئة العلمية والفنية لتطوير مثل هذه المعايير و/أو المبادئ التوجيهية جنبًا إلى جنب مع التزام أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بتعزيز استخدام تقييمات الأثر البيئي وهذه المبادئ التوجيهية بموجب الصكوك وأطر العمل والهيئات ذات الصلة هو فرصة لإنتاج نهج متماسك ومتسق لتقييمات الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مع مرور الوقت

التقييمات البيئية الإستراتيجية

ينص قسم تقييم الأثر البيئي في الاتفاقية على التقييمات البيئية الإستراتيجية التي لا تركز على نشاط محدد بل تهدف بدلاً من ذلك إلى جمع أو تجميع أفضل المعلومات المتاحة لسياسة أو خطة أو برنامج مقترح أو على نطاق أوسع لتقييم التأثيرات الحالية والمستقبلية المحتملة في منطقة أو إقليم لتوجيه المزيد من المبادرات

المناقشات الرئيسية وما أسفرت عنه

تركزت إحدى المناقشات الرئيسية لجزئية تقييم الأثر البيئي من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية حول ما إذا كان الالتزام بإجراء تقييم الأثر البيئي سيغطي فقط الأنشطة بناءً على موقعها، أي النشاط الذي يجري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، وليس الأنشطة التي تحدث ضمن الولاية الوطنية أو ما إذا كان الالتزام سيمتد ليشمل أيضًا الأنشطة القائمة على التأثيرات ومن ثم يشمل الأنشطة التي تجري ضمن الولاية الوطنية ولكنها تؤثر على المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. يحقق النص النهائي توازنًا ويضع بعض التزامات الشفافية على الأطراف فيما يتعلق بالأنشطة التي تتم داخل ولاياتها القضائية الوطنية والتي تؤثر على المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وهو تنازل كبير لبعض الدول، على حساب ترك للأطراف خيار متابعة عملياتها الوطنية لتقييم الأثر البيئي، التي يحتمل أن تكون أضعف

تم التوصل إلى حل وسط مماثل بشأن العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والهيئات الإقليمية أو القطاعية القائمة ذات الصلة. في هذه الحالة، يوفر النص النهائي للاتفاقية للأطراف خيار عدم الاضطرار إلى إجراء فحص جديد أو تقييم الأثر البيئي إذا قرروا أن عمليات الهيئة الحالية متكافئة. في الوقت نفسه، يتم موازنة هذا الاستثناء من خلال الالتزام العام للأطراف، والذي تم التأكيد عليه أيضًا في قسم تقييم الأثر البيئي، لتعزيز أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والمعايير والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الهيئات ذات الصلة التي هم أعضاء فيها

ربما كانت المناقشة مع النتيجة الأكثر تأثيرًا للاتفاقية النهائية هي لأي درجة يجب أن تكون عملية تقييم الأثر البيئي برمّتها واتخاذ القرار بشأن ترخيص نشاط ما بمثابة مسألة دولية؛ أي أن تتم المراجعة من قبل الهيئة العلمية والفنية واتخاذ القرار فيها من قبل مؤتمر الأطراف، أو مسألة وطنية، مع اتخاذ الاتفاقية مسار صنع القرار الوطني مع الاحتفاظ بخيار للأطراف المعنية لإثارة المخاوف و"استدعاء" الهيئة العلمية والفنية للمراجعة وتقديم التوصيات

الاعتبارات بخصوص التنفيذ

بالنظر إلى أن الالتزام العام بإجراء تقييمات الأثر البيئي منصوص عليه بالفعل في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وهو مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي،[66] لا يتعين على الدول من حيث المبدأ الانتظار لتعزيز الاعتبارات

66 - باين، سي. (2010) مصانع اللب على نهر أوروغواي: محكمة العدل الدولية، تعترف بتقييم الأثر البيئي كواجب بموجب القانون الدولي. ASIL 14(9) انسايت

التـي تمكنـت مـن الموافقـة عليهـا فـي اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة فـي الاتفاقيـات الأخـرى القائمـة ذات الصلـة. وللمضـي قدمًـا إلـى أبعد مـن ذلـك، تسـمح اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة أيضًـا بالتطبيـق المرحلـي (المـادة 69)

فـي حيـن أن أحـكام تقييـم الأثـر البيئي للتنـوع البيولوجـي البحري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة تحفـز "الأنشـطة المخططـة"؛ يمكـن للأطـراف اعتبـار تطبيقهـا طوعًـا علـى الأنشـطة الجاريـة عنـد دخـول الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ. هنـاك حاجـة أيضًـا إلـى مزيـد مـن التوجيـه إذا كان النشـاط القائـم الـذي يتغيـر فـي طبيعتـه أو حجمـه سـيؤدي إلـى تفعيـل نظام تقييـم الأثـر البيئـي للتنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة

فيمـا يتعلـق بالأمثلـة علـى التطبيـق المسـتقبلي، فقـد تـم بالفعـل تحديـد عـدد مـن الأنشـطة الجديـدة التـي لا توجـد لهـا هيئـة ذات صلـة تتمتـع بسـلطة تقييـم تلـك الأنشـطة وإدارتهـا، والتـي تشـمل علـى سـبيل المثـال بنـاء مـدن عائمـة ("التملـك البحـري بالاسـتيلاء")، وعمليـات تربيـة الأحيـاء المائيـة العائمـة علـى نطـاق واسـع، والطاقـة المتجـددة العائمـة أو المنشـآت النوويـة، وأنشـطة جمـع البلاسـتيك؛ والتخفيـف مـن تأثيـرات التغيـر المناخـي أو مقترحـات الهندسـة الجيولوجيـة. [67]

67 - تحالـف أعالـي البحـار (2021) كيـف يمكـن تطبيـق أحـكام تقييـم الأثـر البيئـي فـي اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي علـى الأنشـطة والهيئـات القائمـة؟ ملخـص السياسـة، تمـوز 2021

5) بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

الملخص: ما الذي يفعله؟

يعد بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بمثابة التزام في حد ذاته، فضلاً عن كونه وسيلة تنفيذ لأجزاء أخرى من الاتفاقية، كما أنه يعتبر أيضًا إحدى الطرق التي يتم بها تفعيل مبدأ الإنصاف في الاتفاقية. تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالفعل أحكامًا بشأن التعاون الدولي والمساعدة العلمية والفنية للبلدان النامية في سياق حماية البيئة البحرية،[68] بالإضافة إلى جزء مخصص لتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية،[69] لكن هناك العديد من الدول وأصحاب المصلحة ممن انتقدوا أنه لم يتم تفعيل هذه الأحكام بشكل كامل بسبب ضعف اللغة والافتقار إلى آلية مؤسسية شاملة.[70] تسعى اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية إلى التعلم من هذه التجربة من خلال إضافة العديد من العناصر التشغيلية منذ البداية، بما في ذلك دمج مصدر تمويل (على سبيل المثال من خلال أحكام الموارد الجينية البحرية) وإنشاء إطار عمل للرصد والمراجعة وحتى لجنة منفصلة، بالإضافة إلى لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، لضمان متابعة تنفيذ هذا الجزء من الاتفاقية بشكل مستمر

انظر الشكل 5 للحصول على نظرة عامة على العمليات والمؤسسات الرئيسية ضمن فصل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

العناصر الرئيسية

ترتبط أهداف هذا الجزء من الاتفاقية ارتباطًا وثيقًا بأهداف المعاهدة ككل وتهدف إلى مساعدة الأطراف، ولا سيما الدول النامية والأطراف التي تمر بظروف خاصة في تنفيذ الأجزاء الأخرى من الاتفاقية من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

تشمل الأفكار الرئيسية الموجودة في هذا الجزء ما يلي:

- تعزيز التعاون واسع النطاق على جميع المستويات وبجميع الأشكال، بما يشمل على سبيل المثال القطاع الخاص والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية
- سيكون بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بمثابة "عملية قُطرية وشفافة وفعالة ومتكررة وتشاركيةوشاملةومستجيبةللنوعالاجتماعي"
- سيتم أيضًا بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية على أساس الاحتياجات، مع تحديد الاحتياجات "من خلال تقييمات الاحتياجات على أساس كل حالة على حدة، وعلى أساس دون إقليمي أو إقليمي"، إما عن طريق التقييم الذاتي أو بتيسير من قبل لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

كما يحدد الجزء أيضًا طرقاً إضافية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا البحرية ويقدم قائمة غير شاملة لأنواع بناء القدرات في النص نفسه وبمزيد من التفصيل في الملحق 2 من الاتفاقية

يخضع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية للمراجعة الدورية من قبل لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، التي تم إنشاؤها في هذا الجزء تحت سلطة مؤتمر الأطراف. يجب أن تشمل المراجعات من بين عدة أمور أخرى تقييم واستعراض احتياجات البلدان النامية من القدرات، وتحديد الأموال وحشدها، بالإضافة إلى استعراض الدعم الفعلي المقدم والمحشود، واستعراض الأداء على أساس المؤشرات والتحليل المستند إلى النتائج وتقديم التوصيات لأنشطة المتابعة. يتعين على الأطراف تقديم تقارير إلى لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

المناقشات الرئيسية وما أسفرت عنه

بالمقارنة مع الأجزاء الأخرى من الاتفاقية، كان الجزء الخاص باتفاقية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية هو

68 - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الجزء 12، القسم 3

69 - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الجزء 15

70 - هاردن ديفيز (2018) الموارد الجينية البحرية خارج نطاق الولاية الوطنية: نهج متكامل لتقاسم المنافع والحفظ والاستخدام المستدام، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، المركز الوطني الأسترالي لموارد وأمن المحيطات، جامعة ولونجونج https://ro.uow.edu.au/theses1/557 2018

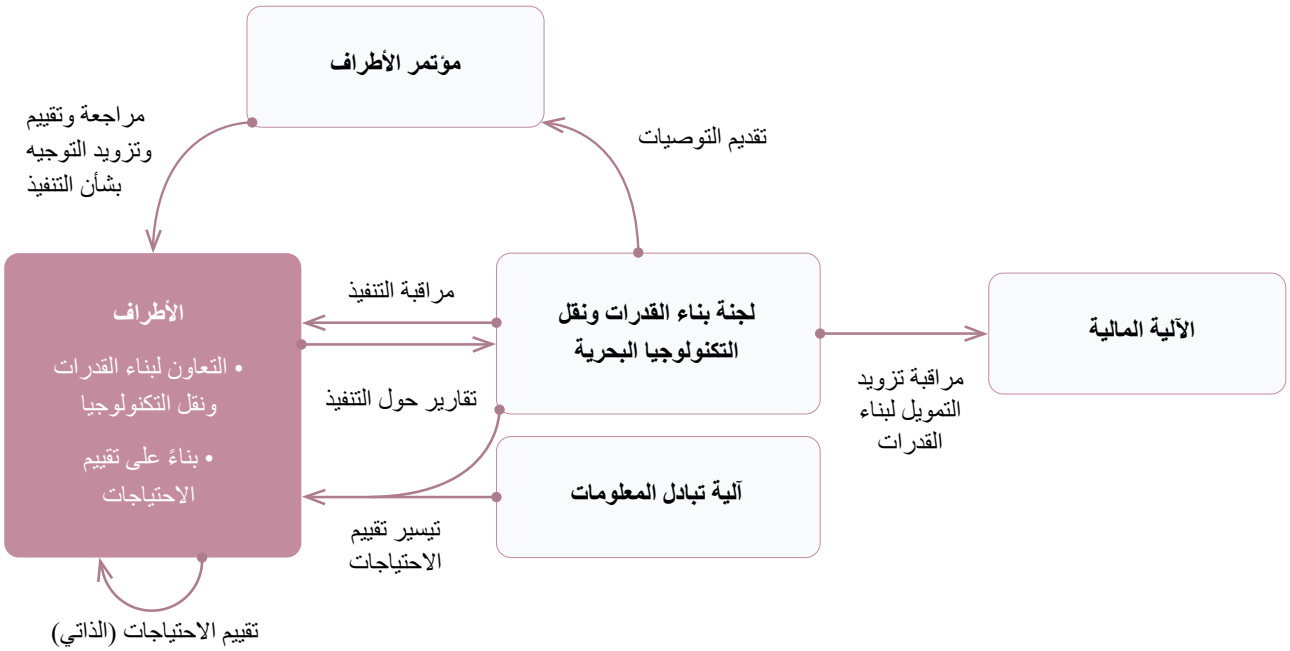

الشكل 5: العمليات والمؤسسات الرئيسية بموجب الجزء 5 (بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية) من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. تمثل الأسهم المملوءة الإجراءات الصريحة في الاتفاقية، وتمثل الأسهم المتقطعة الإجراءات الضمنية أو الضرورية بأي شكل آخر، وتمثل المربعات الزرقاء المؤسسات التي تعدّ جزءاً من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، في حين تمثل المربعات الخضراء المؤسسات أو الجهات الفاعلة الخاضعة للولاية الوطنية

الجزء الأقل إثارة للجدل وكان أول جزء يتم إغلاقه خلال المفاوضات النهائية.[71] ومع ذلك فقد كانت المناقشات حول طرق نقل التكنولوجيا البحرية في هذا الفصل هي الأكثر إثارةً للجدل، ولا سيما لأي مدى ستكون إلزامية مقابل طوعية وشمول أن نقل التكنولوجيا البحرية يجب أن يتم بناءً على أحكام "عادلة وأكثر ملاءمة، بما في ذلك الأحكام التساهلية والتفضيلية". وكانت الأخيرة مثيرةً للجدل بسبب تقاطعها مع نظام حقوق الملكية الفكرية.[72]

الاعتبارات بخصوص التنفيذ

يتمتع الاستثمار المبكر في الأنشطة بموجب بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بميزة أنه يتجه نحو الوفاء بالالتزامات بموجب الركيزة الأساسية لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في حين يعمل في الوقت ذاته على تعزيز قدرة الأطراف، ولا سيما الدول النامية، على تنفيذ أجزاء أخرى من الاتفاقية. نظرًا لعدم وجود نموذج قائم لتقييم الاحتياجات في إطار التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ولضمان أن تكون هذه الاستثمارات المبكرة قائمة بالفعل على الاحتياجات؛ فإن تطوير أدوات التوجيه والدعم لإجراء تقييمات الاحتياجات سيكون بمثابة مساهمة كبيرة في التنفيذ المبكر والفعال لهذا الجزء من الاتفاقية

يعد تحديد وحشد التمويل لتطوير وإجراء تقييم الاحتياجات عبر الآلية المالية للاتفاقية من بين المهام الموكلة إلى لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، ولكن تبقى الطرق الفعلية للجنة (انظر 6.8) - وأجزاء من الآلية المالية (انظر 6.5 و7) – واجبة التحديد من قبل مؤتمر الأطراف

71 - هاردين ديفيز، اتش، لوبس فيريرا في، فيرنانديز كويلو، إل، نيلسون جي شاتز فيغا، جيه، تالما، إس فييروس إم (مقدم) ما يجب إنهاؤه أولاً، ما الذي سيأتي بعد ذلك؟ وضع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي موضع التنفيذ

72 - الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (2019) ملاحظات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بتاريخ 15 آب 2019 بشأن الصك الدولي الملزم قانونًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية

6) المؤسسات والعمليات

6.1 مؤتمر الأطراف

ما الذي يفعله؟

تنشئ اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مؤتمر الأطراف باعتباره الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرار في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. يلعب مؤتمر الأطراف أدوارًا رئيسية في جميع أجزاء الاتفاقية، بما في ذلك باعتباره الهيئة العليا لجميع الهيئات الفرعية المنشأة بموجب الاتفاقية، ويمكنه إنشاء هيئات فرعية إضافية. يعدّ عقد مؤتمر الأطراف وتكليفه بمهام واسعة كجزء أساسي من عمل اتفاقيات التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بمثابة تغيير في نهج اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي لا يتضمن بنوداً مساوية لاجتماعات الدول الأطراف (اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار) ويحتوي على القليل من القرارات التي يتعين على اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار اتخاذها. يجب على مؤتمر الأطراف الخاص بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بذل كل جهد لاتخاذ القرارات بالإجماع، ويمكنه اعتماد القرارات عن طريق التصويت بأغلبية بسيطة للمسائل الإجرائية وأغلبية الثلثين للمسائل الموضوعية، ما لم ينص على خلاف ذلك في أجزاء أخرى من الاتفاقية

بالإضافة إلى جميع المهام الموكلة لمؤتمر الأطراف في الأجزاء الأخرى من الاتفاقية؛ يمكنه طلب آراء استشارية من المحكمة الدولية لقانون البحار فيما يتعلق بتوافق أي مقترح قيد النظر من قبل مؤتمر الأطراف. كما أن المؤتمر مكلف أيضًا بالمراجعة المنتظمة لمدى كفاية وفعالية اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ككل وتعزيز الشفافية في صنع القرار والعمليات الأخرى بموجب الاتفاقية

التشكيل

يتكون مؤتمر الأطراف من جميع الأطراف في الاتفاقية.

الأسئلة والاعتبارات المفتوحة

سيجتمع مؤتمر الأطراف في موعد لا يتجاوز سنة واحدة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومن ثم على فترات منتظمة لم يتم تحديدها بعد. من المتوقع في الاجتماع الأول أن يتم اعتماد النظام الداخلي بتوافق الآراء، وإلى أن يتم اعتماده، يستمر المؤتمر في استخدام النظام الداخلي للمؤتمر الدولي بين الحكومات

إن تواتر اجتماعات مؤتمر الأطراف وطرقها الأخرى التي لم يتم تحديدها بعد سيكون لها تأثيرات كبيرة على المؤسسات الأخرى التي تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية، فضلاً عن التكاليف المرتبطة بالاجتماعات في الميزانية

6.2 الهيئة العلمية والفنية

ما الذي تفعله؟

الهيئة العلمية والفنية هي هيئة استشارية تخضع لسلطة وتوجيهات مؤتمر الأطراف لتقديم المشورة العلمية والفنية، بما يشمل في وظائفها المتمثلة بالمراجعة وتقديم التوصيات بموجب أجزاء أدوات الإدارة القائمة على المنطقة وتقييم الأثر البيئي من الاتفاقية

التشكيل

ستتألف الهيئة العلمية والفنية من أعضاء يعملون بصفتهم المهنية وليس بصفتهم الوطنية، مع مراعاة الحاجة إلى خبرات متعددة التخصصات، والتوازن بين الجنسين، والتمثيل الجغرافي العادل

الأسئلة المفتوحة

لا يزال يتعين على مؤتمر الأطراف تحديد اختصاصات وطرق عمل الهيئة العلمية والفنية، بما في ذلك حجمها وتشكيلها الدقيق، فضلاً عن عملية الاختيار وشروط تكليفات الأعضاء

6.3 الأمانة العامة

ما الذي تفعله؟

توفر الأمانة العامة الدعم الإداري والتيسير من أجل التنفيذ الفعال للمعاهدة وتفعيلها، بما في ذلك تنظيم وخدمة اجتماعات الهيئات التي أنشأتها المعاهدة، وإدارة الأنشطة اليومية المتعلقة بالمعاهدة، وتقديم المساعدة للأطراف في تنفيذ الاتفاقية، ويشمل ذلك إدارة آلية تبادل المعلومات المبينة أدناه

التشكيل

سيعمل في الأمانة العامة موظفون مدنيون دوليون. وإلى أن تبدأ الأمانة العامة مهامها، ستعمل شعبة المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة كأمانة عامة مؤقتة

الأسئلة المفتوحة

سيتم تحديد الترتيبات الخاصة بعمل الأمانة العامة، بما في ذلك حجمها وسلطتها، من قبل مؤتمر الأطراف الأول

6.4 آلية تبادل المعلومات

ما الذي تفعله؟

ستتكون آلية تبادل المعلومات في المقام الأول من منصة وصول مفتوحة يتم إدارتها من قبل الأمانة العامة لتكون بمثابة وحدة مركزية لتبادل المعلومات حول تنفيذ الاتفاقية، مع وظائف محددة لها منصوص عليها في جميع أجزاء الاتفاقية. ستؤدي الآلية أيضًا في الوقت ذاته وظائف أخرى، بما يشمل تسهيل التوفيق بين احتياجات بناء القدرات والدعم المتاح وتسهيل التعاون والشفافية، بما يشمل مع الهيئات وأصحاب المصلحة خارج اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

التشكيل

ستتكون آلية تبادل المعلومات في المقام الأول من منصة وصول مفتوح، ولكن نظرًا للوظائف الموكلة إليها، فمن المحتمل أن تتطلب أيضًا تخصيص بعض الوقت من قبل الأمانة العامة

الأسئلة والاعتبارات المفتوحة

لم يتم بعد تحديد الطرق المحددة لتفعيل آلية تبادل المعلومات من قبل مؤتمر الأطراف. نظرًا للدور المركزي لآلية تبادل المعلومات في التنفيذ الناجح لأجزاء كبيرة من الاتفاقية والعدد الكبير من المهام المتخصصة التي سيتعين عليها القيام بها، قد يرغب الأطراف المحتملين في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والأمانة العامة (المؤقتة) في البدء بالتفكير في تفعيل الآلية مبكرًا والتعلم من تجارب آليات تبادل المعلومات الأخرى

6.5 اللجنة المالية

ما الذي تفعله؟

سيحدد مؤتمر الأطراف اختصاصات اللجنة المالية وطرق عملها، حيث ستقوم اللجنة المالية بتقييم احتياجات الأطراف، وتوافر الأموال وإنفاقها، والشفافية والمساءلة، وتقديم توصيات إلى مؤتمر الأطراف بشأن تحديد وحشد الأموال وتقديم تقرير عن آليات التمويل الأخرى

التشكيل

تتكون اللجنة من أعضاء يتمتعون بالمؤهلات والخبرات المناسبة، مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل

الأسئلة المفتوحة

اللجنة المالية ليست هي الآلية المالية، حيث تم تحديد آلية التمويل بموجب المادة 52 وهي تشمل الصندوق الائتماني لصندوق البيئة العالمي، وهو صندوق طوعي، بالإضافة إلى الصندوق الخاص. لم يذكر النص الهيكل المؤسسي للصندوق الخاص، وسيحتاج مؤتمر الأطراف الأول إلى النظر في الطرق المؤسسية بالإضافة إلى هدف تخصيص الأموال لغاية عام 2030.

6.6 لجنة التنفيذ والامتثال

ما الذي تفعله؟

يتمثل دور لجنة التنفيذ والامتثال في تسهيل التنفيذ وتعزيز الامتثال لأحكام الاتفاقية على المستوى الفردي والنظامي. وستعمل اللجنة بطريقة شفافة وغير عدائية وغير عقابية

التشكيل

ستتألف اللجنة من أعضاء يقوم الأطراف بترشيحهم ممن يتمتعون بالمؤهلات والخبرة المناسبة، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل

الأسئلة المفتوحة

لا يزال يتعين على مؤتمر الأطراف تحديد القواعد الإجرائية والطرق، بما في ذلك حجم اللجنة وعملية اختيار أعضائها

6.7 لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع

ما الذي تفعله؟

لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع هي هيئة فرعية تم إنشاؤها في قسم الموارد الجينية البحرية من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من أجل تقديم توصيات وإرشادات بشأن تنفيذ أحكام تقاسم المنافع بموجبها، بما يشمل تقديم توصيات بشأن المراجعات المستقبلية المحتملة لآلية تقاسم المنافع النقدية. كما يمكن للجنة أيضًا التشاور وتسهيل تبادل المعلومات مع الصكوك وأطر العمل القانونية الأخرى ذات الصلة بشأن هذه المسائل

التشكيل

ستضم لجنة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع 15 عضوًا ممن يتمتعون بالمؤهلات المناسبة في المجالات ذات الصلة، يتم ترشيحهم من قبل الأطراف وينتخبهم مؤتمر الأطراف، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل بالإضافة إلى توفير التمثيل من الدول الأقل تطوراً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الأسئلة المفتوحة

يتعين على مؤتمر الأطراف تحديد اختصاصات وطرق عمل اللجنة

6.8 لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

ما الذي تفعله؟

يقع على عاتق لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية مجموعة من الوظائف الفاعلة والاستشارية في قسم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية من اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك تيسير تقييم احتياجات القدرات ومراقبة ومراجعة تنفيذ هذا الجزء من الاتفاقية، بالإضافة إلى تقديم التوصيات وتطوير التوجيهات

التشكيل

ستتألف لجنة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية من أعضاء يتمتعون بالمؤهلات والخبرة المناسبة، يتم ترشيحهم من قبل الأطراف وينتخبهم مؤتمر الأطراف، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل، فضلاً عن توفير التمثيل من البلدان الأقل تطوراً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الأسئلة المفتوحة

يتعين على مؤتمر الأطراف تحديد اختصاصات وطرق عمل اللجنة بما في ذلك حجمها

7) القضايا الشاملة النهائية

الملخص: ما الذي تفعله؟

على غرار قسمي "التمهيد" و"الأحكام العامة" في البداية، تتضمن الأقسام الشاملة المتبقية قضايا ذات أهمية شاملة لتفعيل المعاهدة، بما في ذلك الشفافية والتمويل. كما أنها تحتوي على أحكام مصممة لضمان حسن سير المعاهدة والالتزام بها من قبل الأطراف المعنية من خلال إنشاء مجموعة من الأدوات للتخفيف من حدة الصراعات المستقبلية المحتملة والتعامل معها، بدءًا من أساليب التنفيذ التيسيرية والامتثال ولغاية تسوية المنازعات. تحدد الأحكام النهائية قواعد مهمة تتعلق بالإبرام (مثل دخول المعاهدة حيز التنفيذ والتطبيق المؤقت) والتعديل المستقبلي للمعاهدة (مثل التعديل والملاحق)

العناصر الرئيسية

تؤكد اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في القسم المؤسسي على الشفافية عبر عمليات صنع القرار والأنشطة الأخرى التي يتم تنفيذها بموجب الاتفاقية وتكلف مؤتمر الأطراف بالترويج لها؛ حيث يشمل ذلك المشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية بالإضافة إلى نشر المعلومات على المستوى العام

تشتمل آلية التمويل التي حددتها اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على مكونات متعددة، وأول مكونين يعتبران شائعان في الاتفاقات متعددة الأطراف:

1) تعمل الاشتراكات المقررة الإلزامية من الأطراف على تمويل المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية
2) يدعم الصندوق الائتماني الطوعي مشاركة الدول الأطراف النامية في اجتماعات الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية

بالإضافة إلى ذلك، تحدد اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مصادر إضافية للتمويل لأغراض متعددة موضحة في الاتفاقية:

3) صندوق خاص سيحصل من بين عدة على المنافع النقدية المشتركة بموجب جزئية الموارد الجينية البحرية من الاتفاقية بالإضافة إلى مساهمات طوعية إضافية؛ و
4) صندوق البيئة العالمي.

يمكن لمؤتمر الأطراف أيضًا أن يقرر إنشاء صناديق إضافية وسيقوم بتشكيل لجنة مالية لدعم تنفيذ هذا الجزء من الاتفاقية. يتضمن النص أيضًا معايير الأهلية للحصول على التمويل، والتي تركز على احتياجات الدول النامية

فيما يتعلق بضمان حسن سير المعاهدة والتزام الأطراف بها؛ تتضمن اتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مجموعة من الخيارات للتعامل مع عدم امتثال الأطراف، تتراوح من التنفيذ التيسيري وغير العقابي ونهج الامتثال إلى وضع الاتفاقية خيار تسوية النزاعات موضع التنفيذ

بالنسبة للنزاعات ذات الطبيعة الفنية؛ تسمح الاتفاقية بالإحالة إلى لجنة خبراء مخصصة، والتي يمكن أن تكون أكثر كفاءة من آليات تسوية النزاعات الأخرى. كما تحقق أحكام تسوية المنازعات توازنًا دقيقًا فيما يتعلق بالتدابير الإلزامية لتسوية المنازعات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي تنطبق على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولكن ليس على غير الأطراف

تتضمن الأحكام النهائية أيضًا بنوداً مهمة تتعلق بإبرام المعاهدة وتعديلها في المستقبل، بما يشمل ما يلي:

- تم فتح المعاهدة للتوقيع في 20 أيلول 2023 خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وستظل مفتوحة لمدة عامين، أي لغاية 20 أيلول 2025. وبعد ذلك، ستظل مفتوحة للانضمام. [73]
- ستدخل المعاهدة حيز التنفيذ بعد مرور 120 يومًا على المصادقة الستين أو الموافقة أو القبول أو الانضمام. [74]
- يمكن للأطراف الموافقة على التطبيق المؤقت

73 - «الانضمام» هو الإجراء الذي تقبل بموجبه الدولة العرض أو الفرصة لتصبح طرفًا في معاهدة تم التفاوض بشأنها وتوقيعها بالفعل من قبل دول أخرى. تتوفر المعلومات الكاملة على مجموعة معاهدات الأمم المتحدة

74 - للحصول على نبذة عامة وافية حول العمليات المختلفة التي يتعين على طرف ما أن يوافق على الاستفادة منها في المعاهدة، انظر المربع 1 في جيردي وآخرون 2022: تجاوز مجرد الموافقة: التنفيذ السريع لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية

للاتفاقية عن طريق إخطار حافظ الوديعة (الأمين العام للأمم المتحدة)

- لا يمكن إجراء أي تحفظات أو استثناءات على الاتفاقية، ما لم يكن ذلك مسموحًا به على وجه التحديد في مواد أخرى من الاتفاقية. الشرط الوحيد الذي يتم فيه منح إذن صريح لتسجيل الإعفاء هو تطبيق أحكام قسم الموارد الجينية البحرية بأثر رجعي على الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي التي تم جمعها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
- يمكن للأطراف أن تقترح التعديلات مع قيام مؤتمر الأطراف بتحديد عملية وقت وكيفية النظر فيها بالإضافة إلى وقت دخولها حيز التنفيذ في حال تم اعتمادها
- تشكل الملاحق جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية، ويتبع اقتراح الملاحق الجديدة قواعد تعديل الاتفاقية. تتبع التعديلات على الملاحق القائمة مسارًا مبسطًا ويمكن اقتراحها ليتم النظر فيها من قبل مؤتمر الأطراف

المناقشات الرئيسية وما أسفرت عنه

كانت المناقشات الأكثر إثارةً للجدل في هذا الجزء تتعلق بالآلية المالية، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، الارتباط بقسم الموارد الجينية البحرية. تنعكس هذه الأهمية المتزايدة للمناقشات المتعلقة بالتمويل أيضًا في النص في رفع مستوى اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمسائل المالية إلى ثلاثة أرباع مقابل أغلبية الثلثين العادية لاعتماد الميزانية من قبل مؤتمر الأطراف (المادة 47.6 هـ) ولاعتماد الأحكام المحتملة لتقاسم المنافع النقدية (المادة 14.7)

الاعتبارات بخصوص التنفيذ

بما أن آلية تمويل التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ستدخل حيز التنفيذ عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، فإن العمل السابق لدعم البلدان في المصادقة والتفعيل سيتم باستخدام موارد مالية أخرى. لقد استعرض الاتحاد الأوروبي[75] من خلال دعمه لإدارة المحيطات الدولية بالإضافة إلى صندوق البيئة العالمي هذه القضية [76] وسيوفر بالفعل التمويل من مخصصاته للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لأنشطة محددة لدعم المصادقة للبلدان النامية

75 - انظر معاهدة أعالي البحار لحماية التنوع البيولوجي للمحيطات (europa.eu)

76 - صندوق البيئة العالمي (2023) وثيقة GEF/C.64/12/Rev.02، إعداد صندوق البيئة العالمي ليشكل جزءاً من الآلية المالية للصك الملزم قانونًا دوليًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحوٍ مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية EN_GEF.C.64.12.Rev_.02_Preparing_GEF_BBNJ to serve as part of the BBNJ FM.pdf (thegef.org)

ت. الخطوات التالية

تـم الترحيـب علـى نطـاق واسـع بالاتفـاق علـى نـص اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة فـي 4 آذار 2023 وتـم اعتمـاده لاحقًـا بتوافـق الآراء فـي 19 حزيـران 2023 باعتبـاره أهـم تقـدم فـي الحفـاظ علـى المحيطـات منـذ عقـود وانتصـار للتعدديـة

تتمثـل الخطـوات التاليـة لإدخـال اتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة حيـز التنفيـذ علـى المسـتوى الوطنـي فـي قيـام الـدول بالتوقيـع علـى المعاهـدة والتصديـق عليهـا لاحقًـا، مـع اختـلاف العمليـات المطلوبـة بيـن البلـدان.[77] انتهـى اليـوم الأول 20 أيلـول 2023 الـذي تـم فيـه فتـح بـاب التوقيـع علـى الاتفاقيـة بحضـور 68 موقّـع،[78] الذيـن ارتفـع عددهـم ليصـل إلـى 82 موقّـع بحلـول نهايـة الأسـبوع الأول

بعـد التوقيـع علـى الاتفاقيـة والمصادقـة عليهـا لاحقًـا، هنـاك إجـراءات يمكـن للأطـراف اتخاذهـا بأنفسـهم أو فـي سـياق أطـر العمـل أو الهيئـات أو المبـادرات الدوليـة القائمـة ذات الصلـة التـي يمكـن أن تسـاهم فـي التنفيـذ السـريع لاتفاقيـة التنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة.[79]

يمكـن للـدول أيضًـا علـى مسـتوى الجمعيـة العامـة اتخـاذ خطـوات لتسـهيل دخـول الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ مبكرًا والمسـاهمة فـي التنفيـذ السـريع للاتفاقيـة، بمـا فـي ذلـك تمكيـن الأمانـة العامـة المؤقتـة مـن أجـل دعـم الـدول فـي المصادقـة وتنظيـم مؤتمـر لجمـع التبرعـات لغايـات حشـد التمويـل للأنشـطة ذات الصلـة بالتنـوع البيولوجـي البحـري فـي المناطـق الواقعـة خـارج نطـاق الولايـة الوطنيـة، بمـا فـي ذلـك دعـم المصادقـة للـدول، قبـل دخولهـا حيـز النفـاذ.[80] بالنظـر إلـى الخطـوات الإداريـة والإجرائيـة العديـدة المعلقـة التـي يتعيـن علـى مؤتمـر الأطـراف الأول اتخاذهـا، قـد ترغـب الـدول أيضًـا مـن خلال الجمعيـة العامـة باعتبـار إنشـاء لجنـة تحضيريـة يمكنهـا البـدء فـي إرسـاء الأسـاس للعمليـات والقـرارات الرئيسـية.[81]

يأمـل الاتحـاد الدولـي لحفـظ الطبيعـة أن يسـاعد هـذا التحليـل فـي المسـاهمة فـي المناقشـات وتحديـد الأولويـات علـى المسـتوى الوطنـي ومسـتوى الجمعيـة العامـة، وسـوف نسـتمر فـي تقديـم خبراتنـا لدعـم الأطـراف فـي هـذه الحقبـة المثيـرة القادمـة مـن المصادقـة والتنفيـذ

77 - جيردي، كيه. إم. كلارك، إن. ايه تشازو، سي. كريمرز، كيه. هاردن-ديفيس، إتش. كيتشيلريس، دي. بابن، سي. آر، رودريجيز تشيفز إم، سبادون إم، ثيل تي، فيبروس إم، غوتشه وانلي جي، رايت، جي. (2022) تجاوز مجرد الموافقة: التنفيذ السريع لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية. استدامة المحيطات (2022) 1:6 https://doi.org/10.1038/s44183-022-00006-2

78 - قارن الموقع الإلكتروني لقسم معاهدة الأمم المتحدة: 66 دولة عضو في الأمم المتحدة ودولة واحدة مراقبة غير عضو والاتحاد الأوروبي

79 - جيردي، كيه. إم. كلارك، إن. ايه تشازو، سي. كريمرز، كيه. هاردن-ديفيس، إتش. كيتشيلريس، دي. بابن، سي. آر، رودريجيز تشيفز إم، سبادون إم، ثيل تي، فيبروس إم، غوتشه وانلي جي، رايت، جي. (2022) تجاوز مجرد الموافقة: التنفيذ السريع لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (2022)

80 - نفسه

81 - نفسه. تحالف أعالي البحار (2023) كيف يمكن للجنة التحضيرية أن تساهم في التنفيذ السريع والفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؟

لمزيد من المعلومات قم بزيارة
https://www.iucn.org/our-work/oceans-and-coasts

للاستفسارات يرجى التواصل مع فريق فريق المحيط التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة على
ocean@iucn.org

الاقتباس: كينتشيلر ايس دي (2023). معاهدة التنوع البيولوجي في أعالي البحار : مقدمة للاتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في إم إيس وسي تشازبوت. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

شارع موفيرني 28
1196 غلاند
سويسرا
هاتف: 41229990000+
فاكس: 41229990002+
www.iucn.org